الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة محمد بوضياف –المسيلة-

كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية

قسم التاريخ

حرب الخليج 1990 وانعكاساتها على مصادر الطاقة (البترول نموذجا)

مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر في تاريخ العالم المعاصر

إعداد الطالبة:

رونق ابرادشة

لجنة المناقشة

الإسم واللقب	الرتبة	الصفة
محمد السعيد قاصري	أستاذ محاضر –أ–	رئيسا
كمال بيرم	أستاذ محاضر –أ–	مشرفا
يمينة برحال	أستاذة مساعدة –أ–	مناقشة

السنة الجامعية: 1437/1436هـ- 2016/2015م

إهـــداء

إلى التي كانت تنتظر هذه اللحظة بفارغ الصبر...

لكنه قضى... إلى والدتي رحمها الله وأسكنها فسيح جنانه.

ثم إلى والدي حفظه الله.

إلى كل أفراد عائلتي أخص بالذكر أختي الوحيدة وسندي وتوأم روحي التي سهرت على

وصولي إلى هذه المرحلة "**يمينة**".

إلى إخوتي أدامهم الله سندا لي: عامر، عمار، عبد الحميد، وعلي وأبنائهم.

إلى صاحبات القلوب الطيبة والنوايا الصادقة ومعهم سرت الدرب خطوة بخطوة صديقاتي:

كريمة، حنان، أسماء، سلاف، أحلام، سميرة، منيرة، سامية، إلهام، نصيرة، نعيمة، صبرينة

هجيرة، سليمة، منى، وسيلة، حيزية، أسماء، أمال، سارة.

إلى كل الأهل والأقارب.

إلى كل من ذكرهم لساني وغفل عن كتابتهم قلمي.

"رونـــق"

كلمة شكـــر

قال تعالى: ﴿**لئن شكرتم لأزيدنكم**﴾ إبراهيم: 7

إن الشكر أولا وقبل كل شيء لله رب العالمين

فالحمد كل الحمد والشكر له نعم المولى ونعم النصير

الحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات والذي ألهمني الصبر لأتم هذا البحث المتواضع الذي أسأل الله بإسمه الأعظم أن يجعله علما نافعا وأن يجعله لخالص وجهه الكريم.

كما أتقدم بخالص عبارات الشكر وأسمى معاني التقدير والاحترام

لأستاذي الفاضل "بيرم كمال" الذي أشرف على البحث وتابع مراحل إنجازه

كما لا يفوتني أن أتقدم بجزيل الشكر ووافر التقدير للأستاذ المحترم "نويقة عبد الرحمان" الذي أفادني كثيرا بنصائحه

إلى معنى الصداقة: لبقع كريمة، مقرح حنان، هرموش أسماء، دبدوش سلاف، وزغوبي صبرينة، الذين ساعدوني في إنجاز هذا البحث المتواضع.

إلى كل من ساعدني في إنجاز هذا البحث من قريب أو من بعيد ولو بالكلمة الطيبة وأخص بالذكر مكتبة "**حسين لخدمات الإعلام الآلي**".

وفي الأخير أريد أن أسجل شكري لكل الأساتذة الذين نهلت من علمهم طيلة مشواري الدراسي.

"رونـــق"

قائمة المختصرات:

ج	الجزء
(د.ت)	دون تاريخ
(د.م)	دون مكان
ص	الصفحة
ط	الطبعة
م	المجلد
P	Page

مقدمة

الإحاطة بالموضوع:

تأثر الشرق الأوسط بصفة عامة والخليج بصفة خاصة بالتغيرات العميقة التي حدثت في طبيعة العلاقات الدولية بعد 1990، وكان مصدر هذا التغير انهيار الإتحاد السوفياتي وبروز الولايات المتحدة الأمريكية كقوة عظمى عسكريا وسياسيا، وبتراجع دور الاتحاد السوفياتي في النزاعات الإقليمية أصبح للولايات المتحدة الأمريكية نفوذ لفرض تسويات لأزمات الشرق الأوسط بما يخدم مصالحها الاقتصادية بداية بالصراع العربي الإسرائيلي فأزمة السويس 1956 مرورا بحرب 1967 فحرب أكتوبر 1973 إلى الحرب العراقية الإيرانية 1980 التي دامت ثماني سنوات خرج منها العراق منهكا في جميع المجالات باستثناء الجانب العسكري، فكل هذه الأزمات كان النفط عنصرا فاعلا فيها وأصبح من العوامل المؤثرة في السياسة الدولية وموردا تتصارع عليه الدول خاصة منطقة الخليج باعتبارها أكبر خزان له وتميزها بموقع جغرافي مهم، ومن أهم النزاعات الإقليمية التي لعبت فيها الولايات المتحدة الأمريكية دورا هاما نجد أزمة الخليج الثانية، حيث استغلت هذا الوضع للعمل على زيادة تدخلها في المنطقة كوسيلة لبسط نفوذها على منطقة الخليج العربي الغنية بالنفط، هذا المورد الذي كان له الأثر البالغ في هذه الأزمة وبالمقابل كانت حرب الخليج الثانية لها إنعكاسات على البترول كأهم مصدر للطاقة، فقيمة الإنتاج النفطي وكذلك أسعاره أصبحت تتأثر بالعوامل السياسية أكثر من العوامل الاقتصادية.

وتعتبر الفترة الممتدة من 1990-1991 محطة هامة في تاريخ العلاقات العربية إذ ولأول مرة يحدث غزو دولة عربية لدولة عربية أخرى.

أسباب إختيار الموضوع:

لعل أهم أسباب إختياري لهذا الموضوع:

1. الرغبة في دراسة هذا الموضوع من جانبه الاقتصادي خاصة وأن دراسته تمت غالبا من جانبه التاريخي أو السياسي.
2. الرغبة في الكشف عن أسباب أزمة الخليج الثانية سواء المعلنة أو الخفية.
3. محاولة تسليط الضوء على انعكاسات الأزمة على البترول.
4. الكشف عن النتائج المترتبة عن الأزمة وخاصة الاقتصادية منها.
5. إبراز عنصر النفط كمصدر طاقة مفجر للأزمة أثر فيها وتأثر بها.

إشكالية البحث:

إن موضوع انعكاسات حرب الخليج الثانية على البترول ذو أهمية بالغة يتطلب الدراسة والبحث فيه، إذ يطرح إشكالية تبرز دور البترول في الحرب وتأثيرها عليه وعليه فالإشكالية التي يمكن معالجتها في البحث هي:

- ✓ إلى أي مدى كان تأثير أزمة الخليج الثانية على البترول وسوقه العربية العالمية باعتباره أهم مصدر طاقة؟

وللإجابة على هذه الإشكالية نطرح التساؤلات التالية التي سنجيب عليها من خلال فصول الرسالة:

- ✓ ما هي الدوافع الحقيقية لغزو العراق للكويت؟
- ✓ إلى أي مدى يعتبر النفط محركا لهذه الأزمة؟
- ✓ وهل للحرب أبعاد حدودية أم إقتصادية أم أنها مؤامرة غربية؟
- ✓ كيف كانت ردود الفعل العربية والدولية على الغزو؟
- ✓ ما هي انعكاسات الأزمة على سوق البترول العربية والعالمية؟

خطة البحث:

قسمت بحثي هذا إلى:

مقدمة، مدخل، فصلين، وخاتمة وقائمة بيبليوغرافية.

مدخل: تناولت فيه الوضع الدولي والشرق الأوسط قبل أزمة الخليج الثانية.

الفصل الأول: عنونته بالاجتياح العراقي للكويت 1990-1991، يندرج تحته ثلاث مباحث: المبحث الأول خصصته لأسباب الاجتياح العراقي للكويت، المبحث الثاني تطرقت فيه إلى مظاهر التوتر بين العراق والكويت (عمليات الاجتياح، حرب تحرير الكويت) المبحث الثالث عرضت فيه أهم المواقف العربية والدولية من الغزو وحرب تحرير الكويت.

الفصل الثاني: تحت عنوان انعكاسات حرب الخليج 1990 على سوق النفط، المبحث الأول تناولت فيه سوق النفط قبل 1990 وتجارته الدولية، المبحث الثاني الذي تطرقت فيه إلى انعكاسات الحرب على سوق بترول العراق والكويت، أما المبحث الثالث فعنونته بانعكاسات الحرب على السوق البترولية العربية والعالمية.

وفي الأخير ختمت البحث بخاتمة وهي عبارة عن إجابة لإشكالية البحث.

المنهج المتبع:

أما المنهج الذي اعتمدت عليه في هذه الدراسة فهو المنهج التاريخي الوصفي الذي يعتمد على سرد الوقائع ووصفها وكذا مجريات الحرب والأسباب المفجرة لها والنتائج المترتبة عليها.

مصادر ومراجع البحث: ولإثراء هذا الموضوع اعتمدت على العديد من المصادر والمراجع لعل أهمها: جمال زكرياء قاسم: تاريخ الخليج العربي الحديث والمعاصر، بيار سالينجر وأريك لوران: المفكرة المخفية لحرب الخليج، وفيق السامرائي: حطام البوابة الشرقية وحقائق عن الزمن السيئ، محمد الرميحي: أصداء حرب الكويت وردود الفعل على الغزو وما تلاه حافظ برجاس: الصراع الدولي على النفط العربي، محمد ختاوي: النفط وتأثيره في العلاقات الدولية، أيان رتليدج: العطش إلى النفط: ماذا تفعل أمريكا بالعالم لضمان أمنها النفطي جورج قرم: إنفجار المشرق العربي من تأميم قناة السويس إلى غزو العراق (1956-2006).

صعوبات البحث:

وفي سياق انجازي لهذا البحث واجهتني العديد من الصعوبات لعل أهمها قلة المصادر والمراجع التي تناولت هذا الموضوع من جانبه الاقتصادي إذ أن معظم المراجع تتحدث عن الموضوع من جانبه التاريخي والسياسي وتغّيب أثر هذه الحرب من الناحية الاقتصادية، ومن الصعوبات التي واجهتني أيضا الاختلاف في المعلومات والإحصائيات من مرجع لآخر وكذا ذاتية بعض الكتاب واختلاف وجهات نظرهم في سرد الوقائع التاريخية.

مدخل

الوضع الدولي والشرق الأوسط قبل 1990

شهدت منطقة الشرق الأوسط في العقدين الأخيرين من القرن العشرين حروبا مدمرة أثرت في استقرار المنطقة عموما وفي الخليج العربي خصوصا بدءا بالحرب في أفغانستان بعد غزو الاتحاد السوفياتي لها في ديسمبر 1979[1]، هذا ما اعتبرته الولايات المتحدة الأمريكية نذير خطر للنوايا العدوانية السوفياتية في الخليج العربي للاقتراب من ثرواتها النفطية وإمكانيتها الإستراتيجية[2].

لتتحول الأزمة إلى حرب باردة بين الطرفين[3]، مرورا بالحرب العراقية الإيرانية (1980-1988) التي تزامنت وتقاطعت في بعض الأهداف الإستراتيجية مع الحرب الأفغانية وإن دارت في سياق التناسق والأطماع الاقليمية بين قوتين محوريتين في النظام الأمني الخليجي[4].

حيث بدأت بوادر هذه الأزمة بنجاح الثورة الإسلامية في إيران سنة 1979 ورحيل "الشاه محمد رضا بهلوي" حاكم إيران وحليف الغرب التي شكلت نقطة خلاف جديدة بين العراق وإيران بعد نجاح الرئيس الجزائري "هواري بومدين" التوفيق بينهما إثر معاهدة الجزائر 1975[5]، التي تضمنت حقوق الدولتين في شط العرب، مقابل وقف إيران المساعدات عن الحركات الانفصالية الكردية التي كانت محل نزاع بين الطرفين، لكن النظام العراقي

---

[1]- معالي محمد عبد الغفار عبد الله: جدلية التغيير والاستمرارية في المنظمة الاقليمية الخليجية ضمن كتاب: الخليج تحديات المستقبل، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، أبو ظبي، 2005، ص91.

[2]- محمد حسن العيدروس: تاريخ الخليج العربي الحديث والمعاصر، ط2، عين الدراسات والبحوث الإنسانية والاجتماعية، الكويت، 1998، ص300.

[3]- ظافر محمد العجمي: "الافاق المستقبلية لأمن الخليج العربي ضمن كتاب أمن الخليج العربي تطوره وإشكالياته"، العدد 56، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2006، ص393.

[4]- محمد حسن العيدروس: المرجع السابق، ص303.

[5]- المشير عبد الحليم أبو غزالة: الحرب العراقية الإيرانية (1980-1988)، (د.ن)، (د.م)، 1984، ص58.

أعاد النظر في هذه الاتفاقية ونقض بنودها[1]، فضلا عن أسباب أخرى منها رغبة "صدام حسين"[2]، السيطرة على منطقة الشرق الأوسط وكذا استغلال الوضع الذي تمر به إيران[3].

ومع توقيع مصر إتفاقية "كمب ديفيد" مع إسرائيل عام 1978[4]، برز العراق كقوة عربية أساسية في الخليج العربي لمواجهة خطر المد الشيعي للثورة الإسلامية الإيرانية، وبعد تجميد عضوية مصر في الجامعة العربية[5]، أبدى العراق تحمله مسؤولية أمن الخليج لكن السعودية والبحرين رفضا ذلك بالنظر للعداوة التقليدية بين العراق وإيران اما الولايات المتحدة الأمريكية كانت تسعى لإسقاط الثورة وتطويق إيران وعزلها[6]، فقد جاءت الحرب العراقية الإيرانية لتجنبها حربا أخرى وهي ماتزال تعاني آثار حرب الفيتنام وهذه الحرب من شأنها إستنزاف طاقات البلدين وإضعاف إيران والقضاء على تراسانة الأسلحة التي ورثتها الثورة الإسلامية عن الشاه والتي تشكل خطر على المصالح الأمريكية في المنطقة[7]، وإضعاف العراق لأنه يدعو لفتح الجهات العراقية ضد الدولة الصهيونية ما يشكل خطر على المصالح الأمريكية في الشرق الأوسط [8]، وكذا ضرب الاتحاد السوفياتي بإشعال الثورة في مناطق حدوده كما عمدت الى دعم المجاهدين الأفغان في ثورتهم ضده[9]، وفي سنة 1979 دعت المملكة العربية السعودية دول الخليج لإجتماع طرحت فيه مشروع أمن الخليج بضمانة

---

[1]- فاضل رسول: العراق، إيران، أسباب وأبعاد النزاع، المعهد النمساوي للسياسة الدولية، فيينا، 1986، ص23.

[2]- صدام حسين: رئيس الجمهورية العراقية منذ 1979، ولد بتكريت وانتقل إلى بغداد وانضم إلى حزب البعث في 1956 سجن في 1958 من طرف عبد الكريم قاسم، أنهى دراسة الثانوية بالقاهرة بعد الإفراج عنه وصل إلى قيادة فرع مصر وبعد ثورة 1963، وسقوط عبد الكريم قاسم عاد إلى العراق وأنهى حكم عبد الرحمان عارف ووصل للحكم وفي 1979 ينظر: مسعود الخوند: الموسوعة التاريخية الجغرافية، ج 12، دار النهضة للطباعة والنشر، بيروت، 1998، ص ص140-141.

[3]- جون ريد: الخليج العربي مستقبل الأمن والسياسات البريطانية ضمن كتاب: أمن الخليج: سياسة المملكة المتحدة ومضامين نشرة الدفاع الاستراتيجي عدد 49، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، الإمارات العربية، 2000 ص 24.

[4]- جلال أمين: العرب ونكبة الكويت، مطبعة أطلس، القاهرة، (د. ت)، ص08.

[5]- محمد السيد السعيد: أزمة النظام العربي قبل انفجار أزمة الخليج ضمن كتاب مستقبل النظام العربي بعد حرب الخليج العدد 158، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب الكويت، 1992، ص24.

[6]- مارتن إنديك: أولويات السياسة الأمريكية في الخليج ضمن كتاب: المصالح الدولية في منطقة الخليج، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ط1، أبو ظبي، 2006، ص108.

[7]- علي الصبح: النزاعات الإقليمية في نصف قرن 1945-1995، ط2، دار المنهل اللبناني، بيروت، 2006، ص163.

[8]- مسعود الخوند: مرجع سابق، ص142.

[9]- محمد حسن العيدروس: مرجع سابق، ص305.

أمريكيـة بريطانيـة لكـن العـراق والـيمن رفضـتا ذلـك[1]، ولعـل هـذا المشـروع جـاء فـي إطـار التقارب السعودي الأمريكي والذي تجسد في مبدأ "كارتر" الرئيس الأمريكي الذي دعا لإنشاء قوة التدخل السريع في الشرق الأوسط لمواجهة المد الشيوعي في أفغانستان[2]، لكن السعودية سمحت بهذا التدخل العسكري الجوي على سمائها لمجابهة إيران وليس السوفيات[3].

وبعد عام على بدء المعارك العراقية الإيرانية طرحت الكويت مشروع إقامة مجلس التعاون لـدول الخليج أيـدتها السـعودية والامـارات العربيـة المتحـدة والبحـرين وقطـر وعمـان في ذلك[4]، ويعتبر هذا المجلس أول تجمع إقليمي في المنطقة العربية يهدف للتكامل الأمني والاقتصادي لدول المجلس وصولا إلى وحدتها[5].

تزامنت مرحلة انهيار الاتحاد السوفياتي مع استمرار الحرب بين العراق وايران وأمام هذا الوضـع لـو استطاعت إيران إلحاق هزيمـة بـالعراق لغدت أكبر قـوة فـي منطقـة الشـرق الأوسـط[6]، لتـدخل الولايـات المتحـدة الأمريكيـة وتوقـف الحـرب لصـالح العـراق بعـد تزويـده بأسـلحة متطـورة استعملها ضـد العاصـمة طهـران[7]، مـا أجبـر إيـران علـى قبـول قـرار الأمـم المتحـدة رقـم 598 فـي عـام 1988 وقبـول وقـف إطـلاق النـار فـورا[8]، وغـدا العـراق القـوة الأساسية فـي الشـرق الأوسـط [9]، هكـذا خـرج العـراق مـن حربـه مـع ايـران التـي دامـت ثمـاني سـنوات منتصـرا عسـكريا منهـارا ماديـا حيـث دمـرت معظـم الهياكـل الأساسـية لمنشـآته

---

[1]- عامر مصباح: العلاقات الأمريكية السعودية في عصر التحولات، دار هومة، الجزائر، 2008، ص148.

[2]- نفسه، ص28.

[3]- ظافر محمد العجمي: مرجع سابق، ص295.

[4]- بدرية عبد الله العوضي: دول مجلس التعاون الخليجي ومستويات العمل الدولية، سلسلة كتب عالم المعرفة، العدد 85 المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، 1990، ص29.

[5]- عبد المالك سالمان: (بعد ربع قرن مجلس التعاون الخليجي إلى أين)، مجلة شؤون خليجية، مجلد08، العدد 45، مركز الخليج للدراسات الإستراتيجية، البحرين،2005-2006، ص108.

[6]- عبد الله عمران: العلاقات الخليجية الأمريكية ضمن كتاب الوطن العربي في السياسة الأمريكية، ط2، مركز دراسات الوحدة العربية، سلسلة كتب المستقبل العربي، العدد 22، بيروت 2004، ص120.

[7]- جلال أمين: مرجع سابق، ص70.

[8]- علي الصبح: مرجع سابق، ص165.

[9]- جورج قرم: إنفجار المشرق العربي من تأميم قناة السويس إلى غزو العراق (1956-2006)، ترجمة: محمد علي مقلد تحقيق نسيب عون، ط1، دار الفارابي، بيروت،2006، ص437.

الاقتصادية[1]، واستنزفت الحرب عشرات بلايين دولارات نفط الخليج لشراء السلاح للعراق فخرج اقتصاده مثقلا بديون كبيرة حيث وصلت الى أكثر من مائة مليار دولار معظمها[2] من المملكة العربية السعودية والكويت بالإضافة الى مساعدات خاصة لإعادة إعمار منطقة "الفاو"[3]، التي أنهكتها الحرب مع إيران.

كما قدمت الكويت قرضا للعراق وصل إلى أربعة مليارات من الدولارات دفع منه مبلغ مليارين في عام 1981 واستمرت المساعدات المالية والقروض الكويتية تتدفق على العراق رغم ما تعرضت له الكويت من أزمات اقتصادية ومالية طاحنة خلال حقبة الثمانينات ما أدى إلى توثيق العلاقات بين الطرفين[4]، وساعدت الكويت العراق في حربها مع ايران بالسماح له بتصدير موارده النفطية عبر موانيها العميقة ومياهها الإقليمية بعد محاصرة إيران لموانئ تصدير النفط العراقي[5]، وعلى الرغم من الدور الإيجابي الذي ساندت به الكويت العراق في حربها ضد إيران إلا أن رفضها استخدام جزيرتي "وربا" "وبوبيان" من قبل العراق في عملياته العسكرية خاصة بعد سيطرة إيران على شبه جزيرة "الفاو" عام 1986 جعله يتهمها بالتعنت غير أن الكويت بررت ذلك بان استخدام جزرها يعتبر دخولا مباشرا في الحرب[6].

إنتهت الحرب العراقية الإيرانية لصالح العراق في وقت توالت فيه انهيارات الاتحاد السوفياتي وبدأ عهد هيمنة الولايات المتحدة الأمريكية[7]، التي كانت تهدف لحماية مصالحها

---

[1]- العميد بهيج بحليس: حروب جانبية وإقليمية، موسوعة أحداث القرن 20، ط1، ج6، دار قبس، بيروت، 2004 ص108.

[2]- نفسه، ص108.

[3]- الفاو: تقع الفاو على شط العرب والخليج العربي جنوب العراق وهي مركز قضاء لمحافظة البصرة وهي أهم مرفأ نفطي لتصدير النفط العراقي على الخليج العربي، احتلتها ايران لفترة طويلة خلال الحرب العراقية الإيرانية في الثمانيات واستعادتها العراق بعد معارك طاحنة، ينظر: آمنة أبو حجر: موسوعة المدن العربية، ط1، دار أسامة للنشر والتوزيع عمان، 2002، ص253.

[4]- جمال زكرياء قاسم: تاريخ الخليج العربي الحديث والمعاصر، ج5، ط2، دار الفكر العربي، القاهرة، 1996، ص371.

[5]- محفوظ الأنصاري: الأخطار القاتلة حرب الخليج2، مطابع الأوفت لشركة الإعلانات الشرقية، (د، م)،1991، ص22

[6]- جمال زكرياء قاسم: مرجع سابق، ص371.

[7]- سميح عبد الفتاح: انهيار الإمبراطورية السوفياتية، دار الشروق للنشر والتوزيع، عمان، 1996، ص40.

في المنطقة وضمان استمرار وصول البترول لها[1]، ولعل ما يفسر استراتيجيتها في المنطقة الغزو العراقي للكويت الذي يعتبر ثاني حرب خليجية كانت لها تداعياتها الإقليمية والعربية والدولية.

[1]- أحمد عبد الرحيم مصطفى: الولايات المتحدة والمشرق العربي الاستقطاب وحرب الأيام الستة ضمن كتاب: الولايات المتحدة والمشرق العربي، العدد04 عالم المعرفة، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب والكويت، 1978، ص166 .

الفصل الأول

الاجتياح العراقي للكويت

1991-1990

- **المبحث الأول:** أسباب الاجتياح العراقي للكويت
- **المبحث الثاني:** مظاهر التوتر بين العراق والكويت قبل الغزو وعمليات الاجتياح
- **المبحث الثالث:** ردود الفعل الدولية والعربية على الغزو

المبحث الأول: أسباب الاجتياح العراقي للكويت

1- أسباب تاريخية:

ظلت الكويت هدفا لجميع الأنظمة السياسية التي تعاقبت على حكم العراق منذ تكوينه الحديث في أعقاب الحرب العالمية الأولى فكانت تتعرض إلى انتهاك حدودها تارة والتهديد بضمها تارة أخرى[1]، ولعل هذا الإلحاح بضمها يعود إلى اتفاقية المعاهدة الإنجليزية العثمانية عام 1913 التي نصت على أن الكويت فضاء تابع لولاية البصرة التي كانت إحدى الولايات العثمانية.

ومع بداية العشرينيات كانت مسألة الحدود العراقية الكويتية قد استقرت بعد اتفاقية "العقير" عام 1922 بين العراق والسعودية وبريطانيا وتم بموجبها اقتطاع مساحة كبيرة من الحدود الكويتية وضمها للعراق الذي كان يطالب بترسيم الحدود منذ قيام الدولة العراقية الحديثة في 1921[2].

وبعد استقلاله عام 1932 تم اكتشاف النفط بمنطقة الكويت كما شهد هذا العام محاولة الملك غازي بن فيصل ضم الكويت بالقوة وانتهت محاولته بالفشل ومقتله عام 1939[3]، ومع بداية الأربعينيات أثيرت قضية الحدود نتيجة لحدثين:

الأول: قيام الشركات النفطية بعمليات التنقيب عن النفط على طول الحدود الشمالية للكويت عام 1946، **والثاني**: تجاوزات الشرطة العراقية داخل الأراضي الكويتية على الحدود[4].

لتظهر ثاني محاولة لضم الكويت في الخمسينيات قام بها "نوري السعيد"[5]، إثر رغبته بضم الكويت إلى حلف بغداد عام 1955 وبعد سقوط نظامه بعد قيام الثورة في العراق

---

[1]- جمال زكرياء قاسم: المرجع السابق، ص369.

[2]- عبد المالك التميمي: العلاقات الكويتية العراقية (1921-1990) ضمن كتاب: الغزو العراقي للكويت، سلسلة عالم المعرفة، العدد، 195، الكويت، 1995، ص ص50-51.

[3]- تركي الحمد: الأسباب الموضوعية والمبررات الأيديولوجية، ضمن كتاب: الغزو العراقي للكويت سلسلة عالم المعرفة العدد 195، الكويت، 1995، ص116.

[4]- عبد المالك التميمي: المرج السابق، ص55.

[5]- عبد القادر رزيق المخادمي: نزاعات الحدود العربية، دار الفجر للنشر والتوزيع القاهرة، 2004، ص157.

وسقوط الملكية تم فتح قنصلية عراقية في الكويت لأول مرة عام 1958 لتوثيق العلاقات بين البلدين[1].

وبإعلان استقلال الكويت عقد حاكم العراق عبد الكريم قاسم مؤتمرا صحفيا في 25 جويلية 1961 يعلن فيه مطالبته بضم الكويت واعتبارها مقاطعة تابعة للبصرة خلال الحكم العثماني[2]، واستمرت الأزمة ثلاث سنوات إلى أن أطيح بحكمه عام 1963 بعد انقلاب عسكري ضده قام به عبد السلام عارف وبدأت الأزمة في الانفراج.

وخلال حكم هذا الأخير تم الاعتراف باستقلال الكويت وتبادل العراق معها التمثيل الدبلوماسي وتم تعيين الحدود بحسب معاهدة 1932[3]، كما تم بموجب اتفاقية الجزائر عام 1975 سحب العراق لقواته على الحدود الكويتية.

لم يطرأ جديد في العلاقات الكويتية العراقية خلال النصف الثاني من السبعينيات إلى أن قامت الثورة في إيران عام 1979 وبعدها الحرب العراقية الإيرانية عام 1980، هذه الأزمات التي بسببها هدأت مسألة الحدود بين البلدين.

ومع انتهاء حرب الخليج الأولى كان أمل الكويت في ترسيم الحدود وإنهاء النزاع حولها لكنه فوجئ بتوجيه العراق جيشه نحوها عام 1990[4]، بدوافع كثيرة ظاهرها نزاع الحدود وباطنها الاقتناع بوجود مؤامرة غربية تحاك ضده لتدمير اقتصاد بلاده[5].

---

[1]- تركي الحمد: المرجع السابق ص ص99-100.

[2]- محمود صالح منسي: الشرق العربي المعاصر، ج1، الهيئة العامة لمكتبة الإسكندرية، 1990، ص ص99-100.

[3]- نهلة ياسين حمدان: مقاربة تحليلية للوساطة النزاعات العربية ضمن كتاب: صراع الحدود العراقي– الكويتي (1958-1961)، ترجمة: سمير كرم، ط1، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2003، ص195.

[4]- عبد المالك التميمي: المرجع السابق، ص59.

[5]- ظافر محمد العجمي: المرجع السابق، ص597.

2- أسباب اقتصادية:

دفعت الحرب العراقية الإيرانية العراق إلى حافة الهاوية الاقتصادية[1]، فوفقا للتقرير الاقتصادي عن حالته بعد الحرب فان تراكم الديون وعجزه عن سداد ديونه سوف يحمل الحكومة على الاستدانة بفائدة 30% في السنة[2]، أي أن يدخل العراق في دائرة المديونية.

في حين كان احتياطي النفط في الكويت يبلغ ضعف احتياطي النفط في العراق ما يجعل العراق بضربة واحدة يصل باحتياطه من النفط إلى ثلاثة أضعاف ويصبح أكبر الدول إنتاجا في منظمة أوبك بعد المملكة العربية السعودية كما يسيطر في استثمارات الكويت العالمية التي تصل إلى مائتي مليار دولار.

وبذلك كانت الكويت هي التعويض المناسب عن ثماني سنوات من الحرب ضد إيران[3]، وبضمها يصبح العراق أقوى دولة خليجية بالمعنى الجغرافي والسياسي فضلا عما يصبح فيه من قوة بترولية[4].

بالنظر للضائقة الاقتصادية التي كان يعانيها النظام العراقي راح يطالب دول مجلس التعاون الخليجي السعودية والكويت خاصة بتقديم مساعدات بقيمة 30 مليار دولار بينما هذه الدول راحت تطالبه بديونها المتوجبة[5].

فخيل للنظام العراقي أن غزو واحتلال الكويت هو البديل الواقعي لأزمته الاقتصادية الطاحنة التي يعانيها وراح يتهم دول الخليج بحرب اقتصادية ضده بزيادة إنتاج النفط[6] ووجد العراق مبررا في تصعيد حملاته ضد الكويت في أن الجزء الأكبر من الإنتاج النفطي الكويتي المتجاوز بحصص إنتاج الأوبك من حقل الرميلة التابع له.

---

[1]- عامر التميمي: الأبعاد الاقتصادية للغزو، ضمن كتاب الغزو العراقي للكويت، سلسلة عالم المعرفة، العدد195 الكويت،1995، ص ص232، 233.

[2]- تركي الحمد: المرجع السابق، ص100.

[3]- جمال زكرياء قاسم: المرجع السابق، ص384.

[4]- عامر التميمي: المرجع السابق، ص233.

[5]- علي صبح: المرجع السابق، ص169.

[6]- عامر التميمي: المرجع السابق، ص233.

غير أن مطالب الكويت بترسيم الحدود بين البلدين كمقدمة لدرس موضوع الديون جعل العراق يفكر في الاجتياح[1].

وباعتبار النفط عاملا مهما في تشكيل السياسة في الشرق الأوسط كانت السياسة النفطية في عقد السبعينات وراء قوة وشعبية النظام العراقي بين الشعوب العربية وكان استمرار الحرب العراقية الإيرانية لمدة طويلة (1980-1988) بفعل وقودها من أموال النفط وكانت شرارة غزو العراق للكويت قد قدمت بفعل النفط[2]، ودوره في حل الأزمة العراقية حيث تحدث "سعدون حمادي"[3]، نائب رئيس الوزراء العراقي إبان فترة الاحتلال عن القدرات الاقتصادية للعراق بعد الاحتلال فذكر "**أن العراق سيتمكن من ضخ ستة ملايين برميل من النفط وجني ثمار ذلك من أموال مهمة تمكن العراق من مواجهة التزاماته والشروع في إعادة إعمار المنشآت والمدن التي دمرت بفعل الحرب مع إيران كما نشرت الحكومة العراقية بيانات عن الإمكانيات المالية الناتجة عن الأصول الكويتية**"[4].

يرجع العدوان العراقي للكويت لعدة أسباب منها:

السبب التاريخي، السبب الاقتصادي وقد إعتمد العراق على السبب التاريخي في اتخاذه قرار الغزو خاصة بعد تجاوز الكويت لحصص إنتاجها من النفط في حقل "الرميلة" الذي يعتبره العراق ضمن حدوده وبحكم أحقيته في الكويت وإعتبارها جزء تابع لمدينة البصرة.

---

[1]- علي صبح: المرجع السابق، ص169.

[2]- المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين: إحصائيات بشان العراقيين المهجرين في مختلف أنحاء العالم ضمن كتاب: العراق تحت الاحتلال، تدمير الدولة وتكريس الفوضى، مركز دراسات الوحدة العربية، عدد69، بيروت 2008 ص257.

[3]- سعدون حمادي: سياسي عراقي ولد في كربلاء، تلقى دراساته العليا في الجامعة الأمريكية بيروت، انتسب لحزب البعث عمل مستشارا إقتصاديا وعين وزيرا للنفط والمعادن وفي 1974 أصبح وزيرا للخارجية شغل منصب رئيس الوزارة بعد حرب الخليج2 ثم أصبح رئيس المجلس الوطني، ينظر: مسعود الخوند: المرجع السابق ص ص140-141.

[4]- عامر التميمي: المرجع السابق، ص233.

أما فيما يخص البعد الاقتصادي:

راجع للوضع الاقتصادي المتأزم الذي كان العراق يعاني منه جراء حرب دامت ثماني سنوات مع إيران استنزفت خلالها منشآته الاقتصادية ما جعله يفكر في ضم الكويت الغنية بالموارد النفطية للخروج من ضائقته الاقتصادية.

المبحث الثاني: مظاهر التوتر بين العراق والكويت قبل الغزو وعمليات الاجتياح:

أ/ مظاهر التوتر:

تميزت السنوات التي سبقت الغزو العراقي للكويت بعلاقات وثيقة بين البلدين بدءا باتفاقيات اقتصادية 1964 واتفاقيات خاصة بتزويد الكويت بالمياه العذبة من شط العرب انتهاءً بمساندة الكويت للعراق في حربها مع إيران عام 1980[1].

وما كادت تمضي أكثر من سنتين على انتهاء الحرب العراقية الإيرانية حتى عاد التوتر بين البلدين بعد استخراج الكويت في عام 1988 كميات إضافية من آبار "رميلة" الواقعة في المنطقة الحدودية التي طالما طالب العراق بها والتي كانت سببا في عدد من المنازعات الدبلوماسية بين العراق والكويت[2].

وباتفاق دول الأوبك[3]، على رفع سعر النفط إلى الواحد والعشرين دولارا للبرميل بعدما كان السعر آنذاك يقارب ثمانية عشر دولارا فقط وكان الجزء الأكبر من زيادة الإنتاج للكويت بعد تجاوزه على حساب منطقة "الرميلة"[4].

وأدت هذه الزيادة عن المقرر في حصتها في الأوبك إلى انخفاض أسعار النفط بسبب زيادة العرض عن الطلب ما أدى إلى انخفاض عائد العراق من نفطة المصدر[5].

---

[1]- جمال زكرياء قاسم: المرجع السابق، ص ص369-370.

[2]- العميد بهيج بحليس: المرجع السابق، ص109.

[3]- الأوبك: منظمة أنشأت عام 1960 لمواجهة التكتل القائم بين الشركات النفطية الكبرى في العام منذ1920 ويطلق إسم الأوبك على الدول المصدرة للبترول ومجموعة الدول العربية المصدرة أيضا للبترول والتي تمثل أغلبية الأعضاء، ينظر: نبيلة داوود: الموسوعة السياسية المعاصرة، مكتبة غريب، القاهرة 1991، ص76.

[4]- تركي الحمد: المرجع السابق، ص100.

[5]- خير الدين حسيب: الإستراتيجية الأمريكية اتجاه العراق والوطن العربي ضمن كتاب العراق من الاحتلال إلى التحرير ط1، عدد 51، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، أكتوبر2006، ص107.

وخلال عقد مؤتمر القمة العربية الطارئ في بغداد في 28-30 ماي 1990 الذي دعا أساسا لمناقشة هجرة اليهود السوفيات إلى إسرائيل خرج صدام عن جدول أعمال المؤتمر وآثار موضوع التدهور الذي حدث في أسعار النفط وأكد أن العراق تخسر مليارا من الدولارات عن نقص دولار واحد من سعر برميل النفط[1].

كما طالب العراق بتعويضات مالية نظير ما تحمله في الحرب من خسائر وأن القروض والمساعدات التي قدمت له لا تساوى الجهود التي بذلها واستشهاد أبنائه للدفاع عن المنطقة بكاملها[2]، ودعا إلى إلغاء الديون المترتبة عليه وخفض الكويت لحصص إنتاجها[3].

تحدث صدام حسين عن مطالب عديدة خلال المؤتمر ليختمها بدعوة إلى دول الخليج الأعضاء في منظمة الأوبك لعقد مؤتمر بهدف الاتفاق على سقف الإنتاج ورفع سعر البرميل إلى ثمانية عشر دولارا لكن الكويت أعلنت على لسان وزير نفطها رفضها تحديد سقف إنتاجها[4].

اجتمع رفض الكويت مطلب العراق مع رفض السعودية تحديد اجتماع سريع للأوبك فترسخت قناعة صدام حسين بوجود محاولات لإخضاع العراق وتركيعه[5]، ورأى في مبادرة الكويت والسعودية استفزازا له إذ أن الزيادة في الإنتاج تساهم في مزيد من الهبوط لأسعار النفط وبالتالي انخفاض عائدات بغداد[6].

---

[1] - بيار سالينجر، أريك لوان: المفكرة المخفية لحرب الخليج، ط2، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، بيروت، 1991 ص ص39-40.

[2] - جمال زكرياء قاسم: المرجع السابق، ص371.

[3] - فؤاد مطر: موسوعة حرب الخليج، ج2، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، (د.ت)، ص14.

[4] - بيار سالينجر، أريك لوران: الملف السري لحرب الخليج، ط11، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، بيروت، 1993 ص56.

[5] - نفسه، ص56.

[6] - العميد بهيج بحليس: المرجع السابق، ص109.

كل هذا أثار العراق المدين والمنهك اقتصاديا والذي كان يأمل برفع الأسعار لحل أزمته واعتبر سلوك هذه الدول حربا اقتصادية تلعب المؤامرة دورا كبيرا فيها[1]، وأشار إلى مؤامرة إماراتية كويتية أمريكية لخفض أسعار النفط[2].

وبعد رفض الكويت والإمارات العربية المتحدة لمطالب العراق كشف عن وثيقة[3] جاء في فحواها أن تنتهز الكويت فرصة الوضع الاقتصادي المتأزم في العراق للضغط عليه لترسيم الحدود.

أخذت الأزمة مسارا جديدا حين وجه العراق اتهاماته رسميا للكويت ودولة الإمارات العربية المتحدة بإغراق سوق النفط في المذكرة التي بعث بها طارق عزيز[4]، وزير خارجية العراق إلى الشاذلي القليبي الأمين العام لجامعة الدول العربية في 15 جويلية 1990[5] فحواها إذا كان العراق تحمل مسؤولية الدفاع عن الثورة العربية فهل يمكن إعتبار ما قدم له من مساعدات من الكويت دينا عليه كما احتوت الرسالة على رغبة العراق في استعادة المبالغ المسروقة من حقل الرميلة التي قدرها بـ 2400 مليون دولار[6].

رد الصباح وزير خارجية الكويت في رسالة على طارق عزيز بأن الحقل يقع ضمن الأراضي الكويتية وعليه قامت الكويت بإستخراج النفط من آبار تقع ضمن أراضيها وتعتبر هذه المذكرات وما تلاها من مذكرات بين البلدين بداية الإنهيار الحقيقي في العلاقات بين الدولتين[7].

---

[1]- تركي الحمد: المرجع السابق، ص102.

[2]- اللواء الركن وفيق السامرائي: حطام البوابة الشرقية وحقائق عن الزمن السيئ، إصدار شركة دار القبس للصحافة والنشر، الكويت، 1997، ص ص365-366.

[3]- هذه الوثيقة عبارة عن رسالة من مدير الأمن الوطني الكويتي إلى وزير داخلية الكويت وتتضمن الفقرة الخامسة منها أن المخابرات الأمريكية تحث الكويت على الاستفادة من تدهور الوضع الاقتصادي في العراق للضغط عليه لترسيم الحدود ينظر: بيار سالينجر، أريك لوران، المصدر السابق، ص337.

[4]– طارق عزيز: سياسي عراقي كان منتسبا لحزب البعث تولي رئاسة تحرير العديد من الجرائد انتقل إلى سورية وسجن على إثر إنقلاب 1966، عاد إلى العراق بعد 1968 عين في 1974 وزير الإعلام وعلى إثر تولي صدام حسين مهام الرئاسة عين طارق نائبا لرئيس الوزراء لمع اسمه كوزير للخارجية إبان حرب الخليج 2، خاصة بعد اللقاء الذي عقده مع ويزر الخارجية الأمريكي جيمس باكير، ينظر: مسعود الخوند: المرجع السابق، ص244.

[5]– جمال زكرياء قاسم: المرجع السابق، ص382.

[6]– بيار سالينجر: اريك لوران، مصدر السابق، ص58.

[7]– فؤاد مطر: المرجع السابق، ص18.

رغم ما سببته الحرب العراقية الإيرانية من أزمات إقتصادية وقروض مالية فادحة إلا أن العراق كان بإمكانه إحتواء الوضع غير أن تدني الأسعار أصاب العراق بضربة قاضية وقد اعترف الرئيس العراقي في محادثته الشهيرة مع سفيرة الولايات المتحدة الأمريكية في بغداد "إبريل جلاسبي" في 25 جويلية 1990[1]، بأن انخفاض سعر برميل النفط إلى 12 دولار أدى إلى نقص في ميزانية العراق قدر بـ 6 إلى 7 مليارات من الدولارات وأن هذا الإنخفاض يشكل كارثة حقيقية للعراق [2]، كما تحدث عن ديونه التي تصل إلى 40 مليار دولار.

وأنه لولا العراق لما كان بإستطاعة هذه الدول التمتع بعائداتهم لأن مصير المنطقة كان اختلف جذريا كما تحدث عن اغتنام الكويت فرصة حربه مع إيران لتوسع حدودها على حسابه [3].

استعرض الرئيس العراقي تاريخ علاقة العراق والولايات المتحدة الأمريكية الحافل بالنزاعات ليختتم بالحديث عن المؤامرة ضده قائلا: **"لقد كنا نأمل أن تتخذ السلطات الأمريكية القرار الصائب بشأن علاقاتها مع العراق ولكن عندما تؤدي سياسة واعية جرى تخطيطها إلى تخفيض سعر النفط دون مبرر تجاري مقنع فهذا الأمر يعني أن حربا من نوع آخر تخاض ضد العراق" [4].**

تعددت أسباب التوتر بين العراق والكويت ولعل أهم هذه الأسباب هو النفط الذي كان يرى فيه العراق حلا للخروج من أزمته الإقتصادية بعد حربه مع إيران وكذا إتهامه الكويت باستخراج كمية من النفط من منطقة "الرميلة" التابعة له وخفضها لسعر النفط وفق مؤامرة غربية عربية للضغط عليه لترسيم الحدود.

وما زاد الطين بلة وزاد من حدة الصراع قيام صدام حسين بإحياء مطالب العراق القديمة بأراض في الكويت[5].

---

[1]– جمال زكرياء قاسم: المرجع السابق، ص382.

[2]– نفسه، ص382.

[3]– العميد بهيج بحليس: المرجع السابق، ص122.

[4]– فؤاد مطر: المرجع السابق، ص ص، 67-68.

[5]– أيان رتليدج: العطش إلى النفط ماذا تفعل أميركا بالعالم لضمان أمنها النفطي، ترجمة: مازن الجندلي، ط1، الدار العربية للعلوم، بيروت، 2006، ص ص87-88.

ب/ عمليات الاجتياح وحرب تحرير الكويت:

في مطلع الثاني من أوت 1990 دخل الجيش العراقي الكويت، وتوغلت المدرعات والدبابات العراقية في العمق الكويتي وسيطرت على البلاط الأميري وتم إكتساح الجيش الكويتي بدون مقاومة،[1] ونصبت العراق حكومة مؤقتة بزعامة "علاء حسن علي" من 14-18 أوت 1990 وقالت بأنه هو من طلب منها إحداث انقلاب للإطاحة بالأمير الكويتي واستخدمت القوات الجوية في قصف بعض الأهداف بالعاصمة الكويتية ففر الكويتيون بأرواحهم إلى المملكة العربية السعودية[2].

وفي ظل هذا الوضع المتأزم أصدر مجلس الأمن قرارات من أجل إنسحاب العراق من الكويت فأعلن العراق أن تدخله بمثابة نجدة للكويتيين من أميرهم، ثم عاد وأعلن ضمه الكويت باعتبارها جزءا لا يتجزأ من العراق واعتبرها المحافظة رقم 19[3].

استمر صدام حسين بعناده ورفض مطالب المجتمع الدولي بالإنسحاب من الكويت في حين كانت قوات التحالف قد تجمعت لتحرير الكويت بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية تنتظر مهلة الإنذار[4].

مراحل الحرب:

أ- المرحلة الجوية:

وبانقضاء مهلة الإنذار بدأت القوات الحليفة هجومها في 16 جانفي 1991 بقصف جوي مدمر بالأسلحة الحديثة، إستمر ستة أسابيع ولم يكن العراق يملك دفاعا فعالا ضد هجوم كهذا" [5].

---

[1]- ينظر: الملحق 01، ص49.

[2]– عبد القادر يحياوي: إنطباعات ومقاربات تاريخية (العرب وأسطورة الشرعية الدولية، 1919-1991)، دار هومة الطباعة والنشر، الجزائر، 2003، ص162.

[3]– جمال زكرياء قاسم، المرجع السابق، ص175.

[4]– مذكرات بيتر آرنيت: أشهر مراسل عسكري في العالم من فيتنام إلى بغداد ترجمة، أحمد هريدي، موسوعة المخابرات والعالم، ط1، ج4، دار الجيل، أكتوبر 1969، ص ص155-156.

[5]– محمد حسن العيدوس: المرجع السابق، ص264.

وكان رد العراق بإطلاق عدد من الصواريخ على إسرائيل بهدف تشتيت الحلف ودفع سوريا ومصر على الانسحاب واستمر القصف الحليف واستهدف الجهاز العسكري وكذا العسكري وكذا البنية التحتية المدنية للعراق[1].

ونظرا لحجم وسرعة الهجوم البري الحليف الذي تم لاحقا في الكويت والعراق تم تنفيذ صدام حسين لسياسة الأرض المحروقة وعمد إلى قصف آبار النفط في الكويت ودمر أبنيتها ومنشآتها العامة الكبرى[2].

ب- المرحلة البرية:

فوجئ العراقيون بحجم واتجاه الهجوم البري الذي تحرك في 24 فيفري 1991 والذي بدأ من جنوب البلاد وعطل فرق الحرس الجمهوري المفترض أن تبقى في الاحتياط فانهزمت القوات العراقية المنتشرة في الكويت وحولها وراحت تستسلم جماعيا بالفرار نحو البصرة وفي غضون أيام حررت القوات الحليفة الكويت وطلب العراق وقف إطلاق النار وبذلك حقق الحلفاء هدفهم وتم توقيع وقف إطلاق النار في 28 فيفري 1991[3].

وفي أوائل مارس 1991 شجعت الولايات المتحدة الأمريكية العراقيين على القيام بثورات شعبية ضد صدام حسين وتم سحقهم من طرف هذا الأخير[4].

ولعل ما ساعد النظام العراقي في قمع الانتفاضات التي كانت الولايات المتحدة تشجعها هو قواته العسكرية التي بقيت سليمة لعدم ذهابها إلى الكويت[5].

وبالتوازي مع الحملات العسكرية انتهجت الولايات المتحدة الأمريكية سياسة قصدية تستهدف إضعاف العراق إقتصاديا كما منعت الأمم المتحدة البيع الحر لبترول العراق بداية من 1990 ما أدى إلى تدمير إقتصاده الذي يعتمد على البترول أساسا الذي كان يمثل 90% من الدخل القومي العراقي.

---

[1]– اللواء الركن وفيق السامرائي: المرجع السابق، ص245.

[2]– تشارلز تريب: صفحات من تاريخ العراق المعاصر، الدار العربية للعلوم، بيروت، 2006، ص ص232-233.

[3]– عبد القادر يحياوي: إنطباعات ومقاربات تاريخية، (المفارقات العربية وأزمة الخليج 1979)، دار هومة للطباعة والنشر الجزائر، 2000، ص152.

[4]– باتشيبا كروكر: معاداة الولايات المتحدة الأمريكية في العراق، ضمن كتاب العراق إعادة الإعمار والدور المستقبلي ط1 مركز الإمارات والبحوث الإستراتيجية، أبو ظبي، 2005، ص50.

[5]– Jean Baudrillard, La guerre du golfe n'a pas a lieu, paris, Galilée, 1991, p78.

كما قدرت الأمم المتحدة التعويضات المطلوبة إثر الحرب واستنزفت ثلث موارد العراق في ظل العقوبات وجاء قرار مجلس الأمر (687) الصادر في 3 أفريل 1991 بقيمة التعويضات 352.5 مليار دولار أمريكي ولم يسمح للعراق بتصدير نفطه إلى غاية ديسمبر 1996 في إطار برنامج النفط مقابل الغذاء بقيمة 2 مليار دولار فقط من النفط كل ستة أشهر [1].

من الواضح من سياسة الولايات المتحدة الأمريكية أنها سعت للتحكم في الشرق الأوسط من خلال ما أسمته "بعاصفة الصحراء" وإقامة مراكز لها في الخليج والقضاء على قدرات العراق العسكرية والاقتصادية والبنى التحتية وليس الغاية تحرير الكويت.

ظهر الموقف الأمريكي منذ اليوم الأول للإجتياح العراقي للكويت معاديا له ولعل ما يفسر هذا الموقف هو تهديد المصالح الأمريكية في منطقة الخليج لما تحتويه من إمكانيات إستراتيجية خاصة منابع النفط.

نتائج الحرب:

تدمير منشآت العراق العسكرية والمدنية والإقتصادية

الآلاف من الضحايا والقتلة والجرحى والمعطوبين

فتح جبهة الصراعات الداخلية ذات الطابع العرقي الديني، حيث واجه العراق مخاطر التقسيم خاصة بعد الإضطرابات التي شهدتها المناطق الكردية في الشمال والمناطق الشيعية في الجنوب.

تفاقم الأوضاع الإقتصادية والإجتماعية بسبب الحصار المفروض على العراق.

إلحاق خسائر بالأقطار العربية التي خسرت قدرا هائلا من مواردها المالية

تدمير القدرات العسكرية العراقية[2].

---

[1]– أيان رتليدج: المرجع السابق، ص ص57-58.

[2]- أسامة كنعان: إعصار الخليج، دار الشهاب، (د.ت)، ص169.

المبحث الثالث: ردود الفعل الدولية والعربية على الغزو

1- ردود فعل الدول الغربية والمجتمع الدولي:

أ/ ردود فعل الدول الغربية:

❖ **موقف الولايات المتحدة الأمريكية:**

كانت الولايات المتحدة الأمريكية أكثر الدول تشددا إذ بادرت بإدانة الغزو في نفس يوم حدوثه واجتمع مجلس الأمن القومي الأمريكي وكان النفط على جدول الأعمال وأكد الاجتماع على أن الأمر يخص مصالح الولايات المتحدة الأمريكية في المنطقة وأن العراق بسيطرته على الكويت بات مسيطرا على سوق النفط العالمي[1]، وقامت بإصدار بيان رسمي على البيت الأبيض أظهرت فيه قلقها إزاء عدوان العراق السافر على الكويت[2].

كما اتجهت إلى المجموعة الاقتصادية الأوربية وتحركت على مستوى منظمة حلف الأطلسي وعلى الساحة الأوربية ووصل الجهد الأمريكي إلى مجلس الأمن واتخذ المجلس قراره رقم 660 والذي طالب بإنسحاب العراق [3].

❖ **موقف الاتحاد السوفياتي:**

أوقف الاتحاد السوفياتي تصديره للسلاح إلى العراق وسحب خبرائه العسكريين وحاول إقناع العراق بالحل السلمي وكان موقفه حرجا بحكم العلاقات التي تربط الطرفين بمقتضى معاهدة التعاون والصداقة بينهما في 1972[4]، لكنه سعى لكسب الغرب فطالب بالإنسحاب الفوري للقوات العراقية من الكويت كما شارك الاتحاد السوفياتي في قرارات الإدانة والحصار والعقوبات الاقتصادية ضد العراق[5].

---

[1]– أيان رتليدج: المرجع السابق، ص ص89-90.

[2]– العميد بهيج بحليس: المرجع السابق، ص131.

[3]– محمد نصر مهنا: الخليج العربي التطور الحديث والمعاصر، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، (د.ت)، ص399.

[4]– حسن نافعة: ردود الفعل الدولية إزاء الغزو، ضمن كتاب الغزو العراقي للكويت، سلسلة عالم المعرفة، العدد 195 المرجع السابق، ص452.

[5]– جمال زكرياء قاسم، المرجع السابق، ص452.

❖ **موقف فرنسا وبريطانيا:**

إستنكرت كل من فرنسا وبريطانيا الغزو العراقي للكويت وطالبت بإنسحابه كما جمدا أرصدة العراق والكويت في بنوكهما وشاركا بقوات عسكرية ضمن القوات المرسلة إلى الخليج[1].

ب- موقف دول الجوار الجغرافي:

❖ **الموقف الإيراني**:

نددت إيران بالغزو العراقي للكويت وقبلت الحل العسكري ضمنا ودعت لإيجاد حل سلمي، لم تسمح لقوات التحالف الدولي باستخدام أراضيها لتمثل أخيرا لقرارات مجلس الأمن[2].

❖ **الموقف التركي**:

لم ينجح العراق في كسب تركيا إلى جانبه رغم تحكمها في أنابيب النفط العراقية ويرجع ذلك إلى علاقتها بالمملكة العربية السعودية ودول الخليج العربية وبهذا نظرت تركيا لمصالحها الاقتصادية والأمنية أولا رغم تخوفها من مواجهة عسكرية على الحدود مع العراق ومشكلة الأقليات في تركيا، خاصة الكردية منها[3].

❖ **الموقف الإسرائيلي**:

التزمت إسرائيل بالحياد تماشيا مع رغبة الولايات المتحدة الأمريكية وطمعا في الاعتراف بها وإيجاد حل سلمي للصراع العربي الإسرائيلي من طرف دول الخليج العربي[4].

ج- موقف الأمم المتحدة وقرارات مجلس الأمن:

تجسد موقف الأمم المتحدة من خلال قرارات مجلس الأمن الذي طالب العراق بالانسحاب الفوري للقوات العراقية من الكويت وفق القرار رقم 600[5]، بعدها أصدر المجلس

---

[1]– رأفت غنيمي الشيخ، التاريخ المعاصر للأمة العربية الإسلامية، دار الثقافة، للنشر والتوزيع، القاهرة، 1992 ص ص296-297.

[2]- رأفت غنيمي الشيخ: العرب في التاريخ المعاصر، ط1، عين للدراسات والبحوث الإنسانية، الجيزة، 2008، ص283.

[3]- نفسه، ص282.

[4]- جمال زكرياء قاسم: المرجع السابق، ص457.

[5]- حسن نافعة: المرجع السابق، ص455.

القرار 661 في 5 أوت 1990 تم بموجبه فرض الحصار الاقتصادي[1]، على العراق وتم فرض الحصار الجوي بموجب قرار 670 تلاه القرار رقم 677 بعد اتهام العراق بتغيير التكوين الديمغرافي لسكان الكويت وفي 29 نوفمبر 1990 اتخذ المجلس قرار 678 القاضي بجواز استعمال القوة العسكرية لإخراج العراق من الكويت[2]، ثم صدر قرار 687 يفرض شروطا على العراق لإقرار وقف إطلاق النار وفرض ترسيم الحدود بين البلدين ودفع كامل ديونه مع إبقاء العقوبات الاقتصادية، ثم جاء القرار 712 ليعالج موضوع تصدير النفط العراقي أما القرار رقم 715 فكان طلبا للعراق للامتثال إلى قرارات مجلس الأمن السابقة[3].

2- ردود فعل الدول العربية:

تباينت مواقف الدول العربية عشية الغزو العراقي للكويت بين مؤيد للغزو ومندد به ومتحفظ اتجاهه.

أ/ موقف دول المشرق العربي:

- موقف دول مجلس التعاون الخليجي من الغزو:

نددت هذه الدول بالغزو وقامت بالعديد من الاجتماعات لحل الأزمة لعل أهمها لقاء جدة[4]، تلاه انعقاد المجلس الوزاري لمجلس التعاون الخليجي في القاهرة الذي أصدر قرار المطالبة بالانسحاب الفوري غير المشروط للقوات العراقية وتم عقد إجتماع طارئ ثاني له

---

[1]- محمد نصر مهنا: المرجع السابق، ص400.

[2]- حسن نافعة: المرجع السابق، ص ص456-457.

[3]- أيان دوغلاس وآخرون: الولايات المتحدة في العراق جريمة إبادة جماعية ضمن كتاب: العراق تحت الإحتلال تدمير الدولة وتكريس الفوضى، سلسلة كتب المستقبل العربي، العدد 60، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2008 ص ص57-58.

[4]- لقاء جدة:31 جويلية 1990 إلتقى الوفدان العراقي والكويتي في السعودية في قاعات مركز المؤتمرات ترأس الوفد الكويتي رئيس الوزراء سعد الصباح وترأس الوفد العراقي عزت إبراهيم إفتتح هذا الأخير اللقاء بتوجيه إتهامات إلى الكويت ورد ولي العهد الأمير سعد وفّد الاتهامات وطلب عزت إبراهيم مبلغ عشرة مليار دولار في حين إقترحت الكويت 9 مليارات دولار فقد رفض الوفد العراقي وأعتبره إذلالا أعلن الملك فهد عن دفع بلده السعودية المليار الباقي المتنازع عليه كهبة ينظر: العميد بهيج بحليس: المرجع السابق، ص ص125-126.

في 07 أوت 1990 يؤكد الموقف الرافض للعدوان[1]، وبعده بيوم واحد تم إرسال قوات أمريكية إلى المنطقة لحمايتها من التهديد العراقي[2].

- موقف الجامعة العربية:

دعت مصر لعقد إجتماع لمجلس الجامعة العربية في القاهرة في نفس اليوم 02 أوت 1990، حيث وجهت القاهرة المجلس إلى إتخاذ قرار بإدانة الموقف العراقي[3] .

ب/ موقف دول المشرق العربي:

❖ **الموقف المصري**:

حاولت مصر إحتواء الأزمة بعد مذكرتي العراق والكويت إلى جامعة الدول العربية وذلك بقيام الرئيس المصري بجولة لهذه الدول وعلى الرغم من حصول مصر على تأكيدات من صدام حسين بعدم اللجوء لاستخدام القوة العسكرية[4]، إلا أن الاجتياح كان أمرا مقررا أصدرت وزارة مصر الخارجية بيانا نددت فيه بالغزو وعقد مؤتمر عربي طارئ شاركت مصر في قوات التحالف الدولي إلا أن دورها توقف عند تحرير الكويت ولم تشارك في العمليات العسكرية ضد العراق[5].

❖ **الموقف السوري:**

وقفت سوريا ضد الغزو في بياناتها الرسمية وفي اجتماع الجامعة العربية وشاركت في إرسال قواتها إلى منطقة الخليج استجابة لأشقائها[6].

---

[1]- محمد الرميحي: ردود الفعل العربية على الغزو وحرب تحرير الكويت، ضمن كتاب الغزو العراقي للكويت، سلسلة عالم المعرفة، العدد 195، مارس 1995، ص ص391-341.

[2]- الشيخ سالم الصالح السالم الصباح: توجهات التعاون الدفاعي بين دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، ضمن كتاب:الخليج العربي: مستقبل الأمن والسياسات البريطانية، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، الإمارات 2000، ص40.

[3]- محمد نصر مهنا: المرجع السابق، ص399.

[4] - العميد بهيج بحليس: المرجع السابق، ص121.

[5] - جمال زكرياء قاسم: المرجع السابق، ص 445.

[6] - محمد الرميحي: أصداء حرب الكويت وردود الفعل العربية على الغزو وما تلاه، ط1، دار الساقي، بيروت، 1994 ص87.

❖ **الموقف الأردني:**

على الرغم مما أعلنه الأردن في رغبته في احتواء الأزمة داخل الإطار العربي إلا أن موقفه كان مساندا للعراق حيث ساعده من خلال ميناء العقبة لخرق الحصار الاقتصادي المفروض[1].

❖ **الموقف الإماراتي:**

أصدرت دولة الإمارات إدانة صريحة للغزو وطالبت العراق بسحب قواته من الكويت وشاركت في الاجتماعات الطارئة وأيدت قرارات القمة العربية ومجلس الأمن باستقبال قوات عربية[2].

❖ **الموقف اليمني:**

ساندت اليمن العراق ووقفت إلى جانبه ورفضت إدانته في مجلس الأمن وهذا ربما راجع للعلاقة الوثيقة بين النظام اليمني والنظام البعثي في العراق[3].

❖ **الموقف البحريني:**

وقفت دولة البحرين إلى جانب جاراتها في مجلس التعاون لدول الخليج العربية لمقاومة أي عدوان عراقي وكانت مركز تنسيق رئيسي لجهود التحالف الدولي وكانت قاعدة للعمليات الجوية[4].

❖ **الموقف الفلسطيني:**

قابلت دولة فلسطين قرار إدانة العراق والمطالبة بانسحابه الفوري من طرف مجلس جامعة الدول العربية بالتحفظ وخضع موقفها للتضارب والاختلاف باختلاف العاصمة التي تصدر منها في حين اقترح الرئيس "ياسر عرفات" تكوين لجنة عربية تسافر لبغداد للتفاهم مع الرئيس العراقي غير أن اقتراحه رفض من طرف الرؤساء العرب.

---

[1] - جمال زكرياء قاسم: المرجع السابق، ص442.

[2] - خالد بن محمد القاسمي: التاريخ الحديث المعاصر لدولة الإمارات العربية المتحدة، ج1، ط1، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، 1999، ص ص481-482.

[3] - جمال زكرياء قاسم: المرجع السابق، ص443.

[4] - سلمان بن حمد بن عيسى آل خليفة: التعاون لدول الخليج العربية والغرب من منظور بحريني، ضمن كتاب الخليج العربي مستقبل الأمن والسياسات البريطانية، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجي، الإمارات، 2000 ص ص52-53.

❖ **الموقف السعودي:**

أدانت المملكة العربية السعودية الغزو كما ساهمت في قوات التحالف في تحرير الكويت من خلال إعطائها لطائرات سلاح الجو الأمريكي منفذا إلى قواعدها الجوية[1].

ج/ موقف دول المغرب العربي:

الموقف الجزائري:

فور نشوب الحرب أعلن وزير خارجية الجزائر أن محاولة تدمير الإمكانات الاقتصادية والعسكرية للعراق يشكل انحرافا عن الهدف الأصلي لقرار الأمم المتحدة القاضي بتحرير الكويت كما طلبت الجزائر في إطار الاتحاد المغاربي من مجلس الأمن التدخل لوقف القتال[2].

الموقف المغربي:

تميز موقف المغرب في التشدد في إدانة الاجتياح العراقي للكويت وترأس الملك إجتماعا وزاريا استثنائيا في يوم الغزو ونفسه للتنديد بالغزو[3].

الموقف الليبي:

بعد ساعات من الحرب وجه العقيد "معمر القذافي" نداءً إلى الأمم المتحدة يدعوها إلى وقف الغارات الجوية على العراق وقال "القذافي" إن الحرب ليست لتحرير الكويت ولكنها بالتأكيد عمل انتقامي لتدمير العراق[4].

الموقف الموريتاني:

لم توافق موريطانيا على إدانة العراق ونددت بالتدخل الدولي في الشؤون العربية[5].

---

[1] - محمد الرميحي: ردود الفعل العربية على الغزو وحرب تحرير الكويت، المرجع السابق، ص ص358-359.

[2] - محمد الرميحي: أصداء حرب الكويت، المرجع السابق، ص90.

[3] - جمال زكرياء قاسم: المرجع السابق، ص443

[4] - محمد الرميحي: أصداء حرب الكويت، المرجع السابق، ص ص88-89.

[5] - جمال زكرياء قاسم: المرجع السابق، ص443.

الموقف التونسي:

دعا الرئيس التونسي خلال خطابه الذي ألقاه عشية العدوان على العراق للالتفاف حول العراق وأدان الدول العربية التي شاركت في التحالف[1].

[1]- محمد الرميحي: أصداء حرب الكويت، المرجع السابق، ص87.

الفصل الثاني

انعكاسات حرب الخليج 1990 على سوق النفط

- **المبحث الأول:** سوق النفط قبل 1990 وتجارته الدولية
- **المبحث الثاني:** انعكاسات الحرب على السوق البترولية للعراق والكويت
- **المبحث الثالث:** أثر حرب الخليج الثانية على السوق البترولية العربية والعالمية

المبحث الأول: سوق النفط قبل 1990 وتجارته الدولية

1- التوزيع الجغرافي لمناطق البترول بالشرق الأوسط وسوقها الدولية:

يعتبر النفط من أهم مصادر الطاقة بل في مقدمتها من حيث الإنتاج والاستهلاك لسهولة نقله وتخزينه[1]، تطورت صناعته في فترة ما بين الحربين العالميتين الأولى والثانية وإزدادت الأهمية السياسية له وتطور الطلب عليه خلال القرن 19[2].

تتوزع احتياطات البترول بشكل غير متساوي في أنحاء الكرة الأرضية ويحتوى الشرق الأوسط على أكبر إحتياطي في العالم يقدر بـ 80 إلى 88 بليون طن (616 إلى 678 بليون برميل بترول)[3]، وتضم منطقة الخليج العربي أكبر الموارد إذ تقدر احتياطات النفط بها 670 مليار برميل أو نحو84% من إحتياطي النفط الذي يمكن استخراجه[4].

ويتوزع النفط في منطقة الخليج العربي في حوضيين كبيرين هما:

- حوض شمال العراق: يقع في شمال العراق ويغطي 15% من أراضي العراق.
- حوض الخليج العربي: يتمثل في كافة الحقول الممتدة بالقرب من سواحل الخليج العربي في العراق، الكويت، السعودية، الإمارات العربية المتحدة، البحرين، قطر عمان ويعتبر من أغنى الأحواض النفطية في العالم يتيح حوالي 65% من إنتاج النفط العربي[5].

تزايد إنتاج الشرق الأوسط البترولي منذ نهاية الحرب العالمية الثانية حيث بلغ 712 مليون طن سنة 1970 و992 مليون طن سنة 1980 (طن: 7برامبل في المتوسط)[6]، كما تطور الإنتاج البترولي لدول الخليج العربي بين الحربين العالميتين حيث منح أول امتياز بترولي في المملكة العربية السعودية لصالح الشركة الأمريكية "ستاندر أويل أوف كاليفورنيا"

---

[1]- سعود يوسف عياش: تكنولوجيا الطاقة البديلة، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، 1981، ص17.

[2]- تطور السوق البترولية العالمية وتأثيراتها على الاقتصاديات العربية، التقرير الاقتصادي العربي الموحد لصندوق النقد الدولي، 2011، عبر الموقع http://www.arab.montary.fund.Org

[3]- هاني عبيد: الإنسان والبيئة منظومات الطاقة والبيئة والسكان، دار الشروق، عمان، 2000، ص52-53.

[4]- هشام ناظر: أمن الطاقة في منطقة الخليج العربي ضمن كتاب: الخليج العربي مستقبل الأمن والسياسات البريطانية مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، الإمارات العربية المتحدة، 2000، ص62.

[5]- سريان محمد سعيد فالح بدارنة: الأهمية الجيوبوليتيكية للوطن العربي: جغرافية الوطن العربي السياسية، عمان، 2009 ص450.

[6]- Guy chanbon :grands problèmes économiques contemporaines 4eme Edition, Dallaz , septembre 1988 ,p127.

سنة 1933 وتحقق أول إنتاج سنة 1938 ثم تزايد من 8 مليون طن سنة 1946 إلى 48 مليون طن سنة 1956 ثم إلى 421 مليون طن سنة 1974 وتحتل السعودية المركز الأول في الإنتاج في دول العالم باحتياطي بترول 25 % من أهم حقولها: حقل الغوار، حقل القطيف، حقل بقيق، حقل الدمام[1].

أما العراق فقد تمت عمليات البحث فيه عن البترول من طرف شركة بترول العراق التي ضمت الشركات: الأمريكية، الفرنسية، الهولندية، الإنجليزية، في شركة واحدة بسبب الصراع والتنافس المستمر حول البحث فيه وتم اكتشاف البترول العراقي عام 1925 في منطقة بغداد والموصل والبصرة عام 1927، ارتفع إنتاج البترول العراقي إلى 58.5 مليون طن سنة 1951 ووصل إلى 97 مليون طن سنة 1974 ولكنه انخفض نتيجة الحصار الاقتصادي بعد حرب الخليج الثانية سنة 1991، أهم الحقول العراقية[2]: حقل كركوك، حقل بترول خانة خاتقين، حقل عين زاله، حقل الرميلة[3].

وفي الكويت بدأ الإنتاج الفعلي للبترول بعد الحرب العالمية الثانية وتزايد بسرعة فائقة من حوالي 70 مليون طن سنة 1974 وأهم حقول الكويت: حقل البرقان، حقول الروضتين أم قدير، ويتميز الكويت بضخامة مخزونه المؤكد ويساوي تقريبا عشر المخزون العالمي[4].

ويوجد أيضا حقل الوفرة الذي يتوزع فيه البترول مناصفة بين المملكة العربية السعودية والكويت التي بدأ استغلال البترول فيها عام 1953 ووصل إنتاجها سنة 1972 إلى 30.5 مليون طن، أما الإمارات العربية المتحدة فقد تحقق أول اكتشاف بها سنة 1950 وبدأ الإنتاج بها سنة 1962 أهم حقولها النفطية: حقل أم شليف، حقل زاكوم في أبو ظبي وحقل فاتح في دبي[5].

تعتبر المنطقة الخليجية المستودع الأكبر للنفط في العالم لأن نفطها هو الأرخص ثمنا والأسهل استخراجا والأكبر إنتاجا ويأتي القسم الأكبر من البترول المتدفق إلى الأسواق

---

[1]- محمد العزيز عجمية: فصول في الاقتصاد العربي، (د.ن)، بيروت، 1988، ص111.

[2]- ينظر: الملحق 02، ص50.

[3]- سارة حسن سيد منيمنة: جغرافية الموارد والإنتاج، دار النهضة العربية، بيروت، 1996، ص347.

[4]- حافظ برجاس: الصراع الدولي على النفط العربي، بيسان للنشر، بيروت، 2000، ص160.

[5]- نفسه، ص160.

العالمية من دولها (الإمارات، السعودية، الكويت، قطر) ومن أهم الأسواق التي تعتمد عليها في قسط كبير من وارداتها، أسواق أوربا الغربية لقربها من البلدان العربية ثم بلدان الشرق الأقصى واليابان وتعتمد الولايات المتحدة الأمريكية بشكل أساسي على بترول الخليج لسداد عجزها البترولي[1]، وباعتبارها أكبر دولة صناعية وأكبر مستهلك للطاقة سعت إلى دعم الأنظمة العربية مقابل عائدات النفط المستخرجة إستثمارها في الدول الغربية في شراء الأسلحة الأمريكية وبالمقابل وعد أمريكا بتوفير الحماية لهم[2]، ومن أهم أمثلة ذلك العلاقة الأمريكية السعودية[3].

أصبح البترول منذ نهاية الحرب العالمية الثانية جزءا لا يتجزأ من العلاقات الدولية وخاصة البترول العربي الذي يتميز بخاصية إستراتيجية جعلت منه محط أنظار العالم حيث يتوسط الموقع الجغرافي للدول العربية المصدرة للبترول أكبر الدول المستوردة لهذه المادة: كاليابان وأوربا الغربية شرقا الولايات المتحدة الأمريكية غربا وكذا قربه من الاتحاد السوفياتي وما يميز بترول الشرق الأوسط وجود المضائق والممرات البحرية مثل قناة السويس ومضيق هرمز حيث تمر عبره ناقلة بترول كل 11 دقيقة تقريبا من وإلى الخليج العربي وعن طريقه يتدفق ثلثا إمدادات العالم من البترول أي ما يعادل 90 % من حاجات اليابان و50 % من إستهلاك الولايات المتحدة الأمريكية هذا بالإضافة إلى أنابيب البترول التي تربط الحقول البترولية في كل من السعودية، العراق بشواطئ البحر الأبيض المتوسط[4].

أصبحت منطقة الشرق الأوسط تحتل مركز الصدارة في العلاقات الدولية إذا أن امتلاك دول هذه المنطقة لاحتياطي كبير في حين معظم الدول الصناعية الكبرى محرومة منه جعل من البترول يلعب دورا سياسيا لكونه سببا لنشوب الحروب في القرن العشرين للحصول على مصادر الطاقة [5].

---

[1]- حافظ برجاس: المرجع السابق، ص187.

[2]- ريتشارد هاينبرغ: سراب النفط والحرب ومصير المجتمعات الصناعية، الدار العربية للعلوم ناشرون، بيروت، 2005 ص ص293-297.

[3]- عامر مصباح: الثابت والمتغير في العلاقات الأمريكية السعودية من خلال بعض القضايا الدولية المعاصرة، دار هومة الجزائر، 2010، ص200.

[4]- حافظ برجاس: مرجع سابق، ص ص195-196-197.

[5]- ريتشارد هاينبرغ: مرجع سابق، ص297.

وهذا ما يبرر أهداف السياسة الأمريكية في المنطقة العربية للسيطرة على خيرات المنطقة ولاسيما النفط منها فكان هدفها الأول محاصرة الاتحاد السوفياتي ومنعه من الوصول إلى المنطقة العربية ذات الأهمية الإستراتيجية الكبرى في إطار صراع الحرب الباردة القائمة بين المعسكرين الشرقي والعربي[1].

أما الهدف الثاني فكان السيطرة على النفط العربي وحماية منابعه والهدف الثالث هو حرمان المنطقة العربية من عناصر القوة خاصة الدول التي يمكن أن تهدد أمن إسرائيل أو المصالح النفطية الأمريكية فيها[2].

وما يترجم السياسة الأمريكية اتجاه الوطن العربي إنشائها الأحلاف السياسية والقواعد العسكرية لضمان تدفق البترول وطرق إمداداته هذا الأخير الذي لعب دورا هاما ما في ظل الصراع العربي الإسرائيلي وأزمة السويس سنة 1956 الحرب 1967 فحرب أكتوبر 1973 إلى الحرب العراقية الإيرانية سنة 1980 ثم حرب الخليج سنة 1991.

2- مراحل سوق النفط منذ الستينات إلى عام 1990:

مرت سوق النفط منذ الستينات حتى عام 1990 بعدة مراحل:

أ/ المرحلة الأولى: من عام 1960 إلى عام 1970:

لم تخضع أسعار البترول في هذه الفترة لعوامل العرض والطلب كما أن سياسة الأسعار كانت تخضع لمشيئة الولايات المتحدة الأمريكية بواسطة شركاتها المسيطرة التي قامت بتخفيض سعر البترول في منطقة الشرق الأوسط[3]، حيث كانت تدور حول دولارين للبرميل وكانت العمليات الإنتاجية من إنتاج وتصدير ونقل حكرا عليها[4].

---

[1]- عمار بن سلطان: الثابت والمتغير في العلاقات الأمريكية العربية:دراسة في الاختراق الأمريكي للوطن العربي طاكسبيج، كم للدراسات والنشر والتوزيع، الجزائر، 2012، ص17.

[2]- سوسن إسماعيل العساف: (أمريكا تقيس وزنها في السياسة الدولية بثقل براميل النفط)، مجلة الشروق، العدد 3449 مركز الدراسات الدولية، بغداد، 2002، ص ص1-2".

[3] - محمد الرميحي: النفط والعلاقات الدولية وجهة نظر عربية، مجلة المستقبل العربي، العدد 89، نوفمبر 1984، ص23.

[4] - Chems Eddine Chitour : La politique et le nouvel ordre pétrolier international , édition Dahlab, 1995, p 254.

ب/ المرحلة الثانية: من عام 1973 إلى غاية 1979:

تميزت بارتفاع حاد في أسعار النفط بسبب سيطرة غالبية أعضاء منظمة الأوبك على ثرواتهم، وتم وضع نظام جديد للأسعار وأعيدت تسمية السعر المعلن ليصبح سعر البيع الحكومي إذ أن تحديد السعر أصبح من اختصاص الدول المنتجة التي سعت لتحقيق مجموعة من أهداف سياستها الخارجية، فقد قامت الدول العربية في أكتوبر 1973 بحظر النفط ومنعه من الوصول إلى الدول التي تساند إسرائيل التي من بينها الولايات المتحدة الأمريكية بهدف التأثير عليها لمراعاة الحقوق العربية وبعد حرب أكتوبر 1973 اختفى جزء كبير من بترول العراق والسعودية المصدر من موانئ شرق البحر المتوسط لكونها واقعة ضمن منطقة العمليات العسكرية[1].

يمكن القول أن النفط في هذه الفترة أصبح قوة فعلية كبرى في أيدي الدول المنتجة وفي مقدمتها النظام الإقليمي الخليجي بعد إنشاء منظمة الأقطار المصدرة للنفط لمواجهة احتكار شركات النفط العالمية الكبرى[2] والتصدي لتخفيضات الأسعار 1959 و1960 وبفضل جهود الأوبك أصبح لكل دولة الحق في إبداء الرأي في سعر نفطها على أن تراعي ظروف الموقع ونوعية النفط[3]، فبعد أن كان سعر النفط الأساسي للتسعير أقل من ثلاثة دولارات للبرميل قبل أكتوبر 1973 وصل إلى 34 دولار للبرميل مع بداية عام 1980[4].

تأثرت أسعار النفط في منطقة الشرق الأوسط بحروب العرب وإسرائيل عام 1956 وعام 1967 والتي أدت إلى انقطاع النفط بسبب إغلاق قناة السويس وحرب العرب وإسرائيل عام 1973 التي أدت إلى الحظر النفطي وتسببت في زيادات ضخمة في الأسعار وصلت إلى أكثر من 12 دولار للبرميل في مستهل سنة 1974، واعتدلت هذه الزيادة خلال الفترة

---

[1] - سهيل ناصر: النفط والاقتصاد الدولي بعد حرب رمضان وتبدل أسعار البترول وآثارها الحقيقية، أساسيات صناعة البترول والغاز، الكويت، 1977، ص31.

[2] - محمد خنوش: عوامل التوتر والاستقرار في منطقة الخليج العربي من 1980 إلى 2000، دراسة في المحددات الداخلية والمؤثرات الخارجية، رسالة دكتوراه دولة في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، كلية العلوم السياسية والإعلام جامعة الجزائر، 2006-2007، ص5.

[3] - محمد الرميحي: النفط والعلاقات الدولية وجهة نظر عربية، مرجع سابق، ص23.

[4] - محمد خنوش: مرجع سابق، ص5.

1974 إلى سنة 1978 فكان تزويد السوق بالبترول منتظما ثم عادت وارتفعت الأسعار ثانية وبشكل مفاجئ سنة 1979 ثلاث مرات إثر الحرب العراقية-الإيرانية من 13 دولار للبرميل الواحد إلى 32 دولار للبرميل خلال أشهر قليلة مما أدى إلى انفجار أزمة بترولية قاسية بعد أزمة 1974[1].

ج/ المرحلة الثالثة: من عام 1979 إلى عام 1985:

انخفض الطلب على النفط في هذه الفترة ما أدى إلى انخفاض الأسعار حيث اهتمت الدول الصناعية ببناء مخزون استراتيجي ضخم من البترول وطرحه من وقت لآخر في السوق الفورية بما يفوق احتياجات الطلب ضمن سياسة هادفة إلى السيطرة على السوق البترولية، فانخفاض استهلاك هذه الدول منذ نهاية 1981 وبداية 1982 باستعمالها سلاح المخزون ضد الدول المنتجة ما دعا دول Opep إلى إجراء خفض للأسعار بمقدار 5 دولار في مارس 1983 ليهبط سعر البرميل من 34 إلى 29 دولار واستمرت الدول الصناعية بهذه السياسة ما دفع بأسعار البترول إلى التدهور والاقتراب من 10 دولار للبرميل سنة 1986[2].

د/ المرحلة الرابعة: من عام 1986 إلى 1990:

تميزت هذه الفترة بكثرة التقلبات إذ شهد العام 1986 انهيار الأسعار إلى أقل من 10 دولارات للبرميل وتواصل هذا التراجع إلى غاية سنة 1988، كما سجلت السوق البترولية العالمية خلال هذه الفترة (فترة الثمانينيات)، أعنف حرب للأسعار مارستها أطراف عدة لحسابات سياسية واقتصادية[3]، لتشهد الأسعار ارتفاعا مفاجئا بداية 1990 بسبب نقص الإمدادات نتيجة حرب الخليج الثانية[4].

---

[1] - إبراهيم شحاتة: أسعار النفط ومديونية العالم الثالث هل من علاقة ضمن كتاب النفط والتعاون العربي، مجلد 15 العدد 54، 1989، ص19.

[2] - مديحة حسن السيد الدغيري: اقتصاديات الطاقة في العالم وموقف البترول العربي منها ط1، دار الجيل، بيروت 1998، ص ص289-290.

[3] - شكري غانم: (علاقة الدول المصدرة للنفط بالدول المتقدمة)، مجلة البترول، العدد 1، 1989، ص ص27-28.

[4] - هاني عبيد: مرجع سابق، ص81.

إن تاريخ النفط تأثر بالصدمات البترولية في فترات مختلفة أهمها (73-74/79-80/86-88/90-91) وهي فترات متتالية ارتفعت فيها الأسعار إلى أعلى مستوياتها تخللتها فترات تراجعت فيها الأسعار حتى وصلت إلى أدنى مستوياتها.

❖ تجارة النفط العربي الدولية:

يحتل النفط العربي مركزا مرموقا في صناعة النفط العالمية ويمثل أهمية كبيرة إستراتيجية واقتصادية للبلدان الرئيسية المستوردة له وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية التي تعتبر المنطقة العربية خاصة الخليج العربي مصلحة حيوية من المصالح الأمريكية في العالم وظلت تجارة النفط حكرا على الشركات الأمريكية ما جعلها في صراع مع باقي الدول الغربية، كما عرف عن المنطقة العربية وبالأخص الخليجية منها أنها المستودع الأكبر للنفط في العالم وأن هذا النفط هو الأرخص ثمنا والأسهل استخراجا والأكبر إنتاجا والدليل على ذلك هو مدى اعتماد دول الغرب الصناعية عليه لتسيير الحركة الاقتصادية فيها فخلال عقد التسعينات تراوحت حصة النفط العربي ما بين 58 بالمائة و56 في المائة من مجمل واردات الدول الصناعية الغربية من النفط الخام، حيث استوردت الولايات المتحدة عام 1974 مليون برميل من البترول في اليوم من الخليج[1].

وفي سعي من الولايات المتحدة الأمريكية التقليل من استيرادها لنفط الخليج العربي وكرد فعل على أزمة الطاقة عام 1974 التي كانت السيطرة فيه على سوق البترول لصالح الأوبك للفترة 1970-1974[2]، أنشأت منظمة الطاقة الدولية من أجل إحداث تغيرات هيكلية في صناعة البترول لصالح الدول المستهلكة من خلال: العمل على تطوير مصادر الطاقات المتجددة لإحلالها مكان البترول والبحث عنه في دول خارج أوبك وزيادة المخزون الاستراتيجي من النفط[3].

بدأت أهمية منطقة الشرق الأوسط بالنسبة الولايات المتحدة الأمريكية منذ الخمسينيات ومن خلال شركات النفط الأمريكية لم يكن صعبا فهم محاولتها في السيطرة

---

[1] - حافظ برجاس: مرجع سابق، ص187.

[2] - نفسه، ص 157.

[3] - دانييل أرنولد: تحليل الأزمات الاقتصادية للأمس واليوم، ترجمة: عبد الأمير شمس الدين، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، (د.م)، 1995، ص4.

على المنطقة وكانت المحاولة الأولى من خلال العلاقة النفطية بينها وبين المملكة العربية السعودية حيث كانت الاستثمارات أمريكية خالصة هناك وبتزايد احتياج الولايات المتحدة الأمريكية للنفط في عام 1974 عندما قامت العديد من الأقطار المصدرة للنفط بتأميم صناعة النفط كانت أمريكا تستثمر ما نسبته 3% من نفط الشرق الأوسط غير أن الأرباح المستعادة من هذا الاستثمار تبلغ نصف أرباح الاستثمارات الأمريكية في الخارج.

وكانت الولايات المتحدة الأمريكية تعتمد على منظمة الدول المصدرة للنفط في احتياجاتها من الطاقة ولعل هذا ما يفسر سعي الولايات المتحدة الأمريكية الهيمنة العسكرية المباشرة على منطقة الخليج من العالم[1].

لكن الاستثمارات النفطية في الوطن العربي تراجعت خلال الثمانينيات تجاوبا مع سياسة وكالة الطاقة الدولية الهادفة إلى تقليص الاعتماد على النفط العربي[2].

من خلال دراستنا للمراحل التي مرت بها سوق النفط منذ الستينات إلى غاية التسعينات يمكن القول بأن صناعة النفط في الشرق الأوسط قد تأثرت بعوامل كثيرة: حيث كان للصراعين الرئيسين في فترة السبعينات- الحرب العربية الإسرائيلية 1973، والثورة الإيرانية 1979 أثر كبير على مسرح النفط فقد ارتفعت أسعار النفط على نحو ملحوظ بعد كليهما، مما دفع بالدول الصناعية إلى البحث عن منتجين خارج منطقة الخليج كما دفع بهم إلى التقيد ببرامج للمحافظة على الاحتياطي واستخدام طاقة بديلة وكانت النتيجة حدوث انخفاض واضح في الطلب على النفط الخام للأوبك في منتصف الثمانينيات غير أن هذا لم يتكرر مع تفجر صراعين آخرين في العقد التالي فبعد إندلاع الحرب العراقية الإيرانية في سبتمبر 1980 وغزو العراق للكويت في أوت 1990 لم يحدث ارتفاع في الأسعار بل حدث انهيار ملحوظ في الأسعار، ومن ناحية أخرى لم يلبث الارتفاع في أسعار النفط بعد غزو الكويت أن انتهى سريعا وعادت الأسعار إلى معدلاتها لمجرد بدء تدخل الحلفاء ضد العراق في جانفي 1991، فقد ظل سعر سلة الأوبك منذ تلك الفترة يتراوح بين 17 و20 دولار للبرميل.

---

[1] - إبراهيم الصحاري: العراق حرب أخرى من أجل النفط والهيمنة، مركز الدراسات الاشتراكية، (د.م)، (د.ت) ص ص31-37.

[2] - محمد ختاوي: النفط وتأثيره في العلاقات الدولية، دار النفائس، بيروت، لبنان، 2010، ص171.

المبحث الثاني: انعكاسات الحرب على السوق البترولية للعراق والكويت:

أ- انعكاسات الحرب على سوق بترول العراق:

خرج العراق من حربه الأولى مع إيران عملاقا عسكريا ولكنه أضحى قزما اقتصاديا[1]، بعد أن كان في بداية التسعينات من الاقتصادات الرائدة والقائدة في العالم العربي والمنطقة لما يمتلكه من موارد خاصة النفطية منها حيث كان يعتبر ثاني أكبر احتياطي نفطي بعد المملكة العربية السعودية إذ بلغ احتياط نفطه حوالي 112 مليار برميل.

إلا أن استخدام الموارد النفطية لأغراض عسكرية وزج البلاد في حربين مدمرتين أثقل العراق بديون طائلة واقتصاد منهار في الأولى وحصار اقتصادي حوله إلى دولة عاجزة في الثانية[2].

إن التجارب التي خاضها العراق خلال حروب الثمانينيات والتسعينات تقيم الدليل على أن معدل الإنتاج النفطي يميل عادة في أعقاب حروب مثل هذه إلى الهبوط[3]، لكن النظام العراقي رسم خطة غزو الكويت بهدف إصلاح وضعه الاقتصادي المتدهور في حربه مع إيران إلا انه أدى إلى تحطيمه وعزله وفقد الاقتصاد العراقي قيمته على الرغم من أهميته كبلد منتج للنفط[4].

تمثل حرب الخليج الثانية (1990-1991) صدمة سعرية بالنسبة لسوق النفط[5] المعاصرة فقد انهارت الأسعار خلال النصف الأول من عام 1990 من جراء ارتفاع دول

---

[1] - فالح عبد الجبار: الخليج والعراق ما بعد الحرب: تداعيات التغيير المتناقضة ضمن كتاب الخليج تحديات المستقبل مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، أبو ظبي، 2005، ص 269.

[2] - معالي كامل مبدر الكيلاني: الاقتصاد العراقي بين الطموحات والتحديات ضمن كتاب الخليج تحديات المستقبل، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، أبو ظبي، 2005. ص ص265-270.

[3] - هيرمان فرانس: مستقبل النفط العراق في سوق الطاقة العالمية ضمن كتاب نفط الخليج بعد الحرب على العراق: استراتيجيات وسياسات، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، أبو ظبي، الإمارات، 2006، ص 144.

[4] - جمال زكرياء قاسم: مرجع سابق، ص381.

[5] - النفط: يمكن أن يمثل النفط مواد مختلفة من بينها النفط الخام وحده والنفط الخام مصحوبا بواحدة أو أكثر من المواد هي المكثفات وسوائل الغاز الطبيعي والنفط الاصطناعي والسوائل وتكون المكثفات التي يتم قياسها في فوهة البئر موجودة في المرحلة الغازية داخل المكمن لكنها تتحول إلى سائل عند تعرضها لدرجة الحرارة والضغط السطحيين، ينظر: جان لاهيرير: النفط كمصدر للطاقة حقائق الحاضر واحتمال المستقبل ضمن كتاب مستقبل النفط كمصدر للطاقة، ط1، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، أبو ظبي، الإمارات، 2005، ص26.

أوبك ومن ثم ارتفعت بما يزيد على الضعف في سبتمبر من العام نفسه إبان الغزو العراقي لدولة الكويت[1]، وبغياب صادرات كلا البلدين بعد حظر شراء نفطهما وتوقفت تجارة الاستيراد من العالم الخارجي وأصبحت الموانئ الكويتية والعراقية معطلة طيلة فترة الاحتلال[2].

لتنهار الأسعار وبالسرعة ذاتها أوائل عام 1991 إثر تحرير الكويت بعد قرار مجلس الأمن لمنع العراق من بيع نفطه[3]، وأدى الحصار إلى خسارة العراق عوائد مالية بقيمة 110 مليار دولار[4].

ب- انعكاسات الحرب على سوق بترول الكويت:

يعتبر النفط من القطاعات الأساسية في الدول العربية المنتجة والمصدرة له وتأثرت الكويت بشكل أساسي مما جرى في قطاع نفطها بعد حظر شرائه بأمر من الأمم المتحدة خلال العدوان العراقي عليها[5].

كما تأثرت بحرق هذا الأخير لآبار نفطها[6]، وأكثر من مليار برميل نفط[7]، وقدرت كمية النفط المحترقة ما يقارب أربعة إلى خمسة ملايين برميل في اليوم وتم إشعال النيران في 618 بئرا من إجمالي 1155 ودمرت 462 بئرا وأخذ النفط يتدفق بفعل التخريب من 77

---

[1] - توماس والين: إشاعات الاستقرار في أسواق النفط العالمية في فترات انعدام الاستقرار: الأزمات الاقتصادية في منطقة الخليج العربي ضمن كتاب نفط الخليج بعد الحرب على العراق، ط1، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية الإمارات، 2006، ص 96.

[2] - أحمد صدام عبد الصاحب الشيبي وآخرون: مجلس التعاون لدول الخليج العربية قضايا الراهن وأسئلة المستقبل ضمن سلسلة كتب المستقبل العربي عدد 9، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت سبتمبر، 2001، ص ص110-112.

[3] - فؤاد مطر: سنوات التنافر والتباغض من المحيط إلى الخليج ضمن كتاب موطئ قلم في الشرق الأوسط، الدار العربية للعلوم، (د.م)، 1999، ص43.

[4] - عايدة العلي سري الدين: الحرب الباردة في الخليج، الساخن، موسوعة المخابرات والعالم، ط1، دار بيسان، (د.م) 1999، ص306.

[5] - عامر التميمي: الأبعاد الاقتصادية للغزو، مرجع سابق، ص234.

[6] - هشام ناظر: أمن الطاقة في منطقة الخليج العربي ضمن كتاب الخليج العربي مستقبل الأمن والسياسات البريطانية ط1، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، الإمارات، 2000، ص64.

[7] - جان لاهرير: النفط كمصدر للطاقة، مرجع سابق، ص39.

بئرا وأدى تدفق النفط إلى تكوين أكثر من مائتي بحيرة تحتوي على نحو 1125 مليون برميل من النفط[1].

وتم تخريب الرصيف الشمالي في ميناء الأحمدي والرصيف الجنوبي وتدمير شامل للجزيرة الصناعية، أما ميناء عبد الله فقد دمر بشكل جزئي بما في ذلك الرصيف الجنوبي منه وكلها موانئ للتصدير النفطي، أما خطوط الأنابيب التي تربط رؤوس الآبار بمحطات التجميع والخزانات وموانئ التصدير ومحطات التكرير فخربت بأشكال متعددة وفقدت الكويت موارد مالية مهمة نتيجة لعدم تحصيل عائدات نفطية سواء من بيع النفط الخام أو النفط المكرر، وباعتبار الكويت بلدا تعتمد اقتصاداته على النفط بشكل رئيسي وحيوي فقد تكبد خسائر مالية وكان نصيبه من الإنتاج لدول أوبك في 1990/08/02: 1.5 مليون برميل حسب مقررات وزراء نفط الأوبك[2].

[1] - محمد حسين غلوم: الاحتلال العراقي الممارسات والوقائع من شاهد عيان ضمن كتاب الغزو العراقي للكويت، سلسلة عالم المعرفة، العدد 195، الكويت، 1995، ص173.

[2] - عامر التميمي مرجع سابق، ص ص237-238.

المبحث الثالث: أثر حرب الخليج الثانية على السوق البترولية العربية والعالمية

أ/ أثر الحرب على السوق البترولية العربية:

تأثرت أسواق البترول العالمية خلال عامي (1990-1991) بسبب أزمة الخليج الثانية التي أدت إلى انقطاع الإمدادات البترولية من العراق والكويت، لكن الدول العربية حاولت تعويض هذا النقص في الإمدادات وبلغت مساهمتها حوالي 26% بينما بلغت مساهمة دول منظمة Opec نحو 37.5% عام 1990 و38.0% عام 1991.

أحدثت حرب الخليج الثانية آثارا بالغة الخطورة والأبعاد على الوطن العربي وأول مظاهر هذه الخسائر انخفاض العائدات البترولية العربية بـ 96 مليار دولار سنة 1991 مقابل 101 مليار دولار سنة 1990 وتراجع الإنتاج العربي من البترول الخام[1].

وأدت حرب تحرير الكويت إلى مؤثرات هائلة على أسواق النفط نحو خمسة أو ستة أشهر فارتفع سعر برميل النفط من نحو 18 دولار للبرميل قبل الأزمة إلى نحو 40 دولار في أكتوبر 1990 أي بعد شهرين من الغزو وحدث هبوط سريع للأسعار بعد الأزمة ولم يعد للارتفاع سوى لساعات قليلة بعد انفجار حرب تحرير الكويت مباشرة في السادس من جانفي ليسجل نحو 30 دولارا[2].

تأثرت الدول العربية المنتجة كثيرا من الأزمة وهناك بلدان استطاعت أن تزيد من حصتها الإنتاجية لتغطية احتياجات السوق ولسد الفجوة الناتجة عن توقف كل من العراق والكويت عن الإنتاج وتعتبر المملكة العربية السعودية من أكبر الدول المنتجة وزادت حصتها بنسبة عالية نظرا لتوافر الطاقة الإنتاجية لديها، وقد ارتفع إنتاجها إلى أكثر من ثمانية ملايين برميل يوميا ولا شك أن التكاليف الاقتصادية لحرب تحرير الكويت قد دفعت العديد من الدول الخليجية النفطية الإبقاء على حصة كبيرة من الإنتاج لكي تستطيع الإيفاء بالتزامات ترتبت على الاحتلال وحرب التحرير.

أدت الأزمة في أبعادها العربية إلى توسع فجوة الموارد الصعبة في كثير من الدول العربية وبخاصة في مصر والأردن حيث لم تقتصر الأزمة على انخفاض التحويلات

---

[1] - محمد السيد سعيد: النتائج العربية والدولية لأزمة الخليج الثانية من منظور الاقتصاد السياسي، ضمن كتاب: الغزو العراقي للكويت، سلسلة عالم المعرفة العدد 195، الكويت، مارس، 1995، ص685.

[2] - نفسه، ص686.

الخارجيـة فحسـب بـل امتـدت إلـى قطاعـات كثيـرة كالسـياحة والتجـارة والنقـل وغيرهـا من القطاعات الأخرى[1].

لقد عانت الأردن بشكل كبير رغم مواقفها المؤيدة للعراق أثناء الاحتلال وما بعده فقد اضطربت الأحوال الاقتصادية بها وقدرت خسائر الاقتصاد الأردني عام 1990 حسب مصادر المؤسسة العربية لضمان الاستثمار بنحو 2.144 بليون دولار أمريكي منها خسائر في المستوردات النفطية حيث كان الأردن يحصل على منح نفطية من الكويت تقدر بمبلغ 60 مليون دولار سنويا.

كما أن مصر لم تسلم من آثار العدوان العراقي على الكويت وتأثرت أوضاعها الاقتصادية بصورة سلبية حيث قدر البنك الدولي بأن مصر من أكثر الدول تضررا من الاحتلال العراقي للكويت وأهم الأضرار انخفاض في التحويلات النقدية للعمالة بنحو 2.4 مليار دولار و200 مليون دولار في إيرادات قناة السويس.

ومن بين الدول المتأثرة تأثرا كبيرا بالاحتلال العراقي للكويت سوريا التي تعرض اقتصادها إلى خسائر مباشرة وغير مباشرة حيث تأثرت الصادرات السورية المتجهة للكويت وبقية دول الخليج وتوقف العمل في مشروع الضخ وهو مشروع كان سيؤدي إلى زيادة إيرادات الخزينة السورية من رسوم النقل من خلال ضخ النفط عبر خط الأنابيب السوري إلى ميناء التصدير "بانياس"، لكن التطورات السياسية الناتجة عن الاحتلال ووقوف سوريا ضد العراق والتزاماتها بالقرارات الدولية اللاحقة للغزو حالا دون ذلك[2].

ويمكن القول أن الدول العربية الخليجية المنتجة للنفط كانت أكبر المتضررين من الغزو العراقي للكويت وهذا راجع إلى التزامات التحرير والقدرات المالية وعمليات إعادة البناء للكويت كما أنها تخلت عن العون الاقتصادي الموجه للدول العربية التي كانت تخصص لها موارد كبيرة.

[1] - عامر التميمي: مرجع سابق، ص ص257-258.

[2] - جمال زكريا قاسم: مرجع سابق، ص446

ب/ أثر الحرب على السوق البترولية العالمية:

ترتبط صناعة النفط بالولايات المتحدة الأمريكية أكثر مما ترتبط به أية صناعة أخرى بدولة معينة في القرن العشرين ولهذا سعت لحماية مصالحها عن طريق إقامة القواعد والأحلاف العسكرية حول العالم حيث كان الهدف الرئيسي لمبدأ "ترومان" إحاطة مستودعات بترول الشرق الأوسط بسياج يمكن الاعتماد عليه[1].

وكانت أزمة الكويت الفرصة المنتظرة بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية من خلال تدخلها في المنطقة بدعوى تحريرها من الغزو العراقي ولكن الهدف الأسمى كان إقامة قواعد عسكرية بالمنطقة لحماية مصالحها والسيطرة على منابع النفط[2].

استطاعت الولايات المتحدة الأمريكية السيطرة على منابع النفط وكان لها ما أرادت كما سعت لتحرير العرب من سلاحهم النفطي وكان لها ذلك من خلال إغراق الدول العربية بالديون نتيجة هذه الحرب وبعد حرب الخليج الثانية أصبحت الولايات المتحدة الأمريكية القوة الوحيدة التي تحمي الحقول والمنشآت النفطية العربية من خلال تحكمها في إنتاج وتسعير وتسويق النفط، كما هدفت لحماية إسرائيل وإبقائها قوية وحمايتها من أي تهديد لأنها تشكل خط الدفاع الأول عن مصالح الغرب النفطية[3].

استمر تذبذب أسعار البترول الخام في الأسواق العالمية منذ اندلاع أزمة الخليج تبعا لتطور الموقف في المنطقة حيث سجل سعر سلة بترول Opec نحو 34.3 دولار في شهر أكتوبر 1990 وهو أغلب مستوى وصل له منذ أوائل الثمانينيات ثم تراجع بعدها إلى النصف خلال ستة أشهر وبلغ متوسط أسعار عام 1991 نحو 18.7 دولار للبرميل.

خرجت الولايات المتحدة الأمريكية من حرب تحرير الكويت بمزايا أكبر بكثير ويبدو هذا من ميل دول الخليج للتميز سياسيا لصالح الولايات المتحدة الأمريكية فيما يتصل بتوجهات التعاون الاقتصادي الدولي وفازت بغالبية العقود ذات القيمة الكبيرة في مشروعات إعادة إعمار الكويت ما يساهم بالانتعاش الاقتصادي لها.

---

[1] - إبراهيم الصحاري: مرجع سابق، ص30.

[2] - مارتن إنديك: مرجع سابق، ص115.

[3] - حافظ برجاس: مرجع سابق، ص318.

غير أن وطأة آثار هذه الحرب لم تكن أقل ثقلا على البلدان المستهلكة للنفط أيضا فأسعار النفط العالية قد لعبت دورا مساعدا في جميع حالات الكساد الاقتصادي التي شهدتها الولايات المتحدة الأمريكية[1].

كما أن قرار كل من الولايات المتحدة والوكالة الدولية للطاقة بتريث البلدان المستهلكة للنفط في تزويد السوق بمخزونات النفط حتى نهاية الصراع العراقي الكويتي قد أسهم في تراجع الأسعار أكثر فأكثر في أعقاب الصراع بدلا من أن يقلل من ارتفاعها الملحوظ في بادئ الأمر[2].

كان على حكومات البلدان المصدرة للنفط والمستوردة له انتهاج سياسات محددة للتعامل مع الاضطرابات الناجمة عن غياب الاستقرار في السوق النفطية إذ وبعد هذه الأزمة عملت الدول المستهلكة على الحد من اعتمادها على النفط المستورد وخاصة نفط الخليج[3].

[1] - محمد سيد سعيد: مرجع سابق، ص ص687-688.

[2] - توماس والين: مرجع سابق، ص ص94-100.

[3] - عامر التميمي: مرجع سابق، ص ص257-258

خاتمـــة

خاتمة:

من خلال دراستي لهذا الموضوع الذي تناولت فيه انعكاسات حرب الخليج الثانية على أهم مصادر الطاقة ألا وهو البترول خلصت إلى تسجيل الاستنتاجات الآتية:

- إن منطقة الشرق الأوسط من المناطق الإستراتيجية الهامة في العالم والتي كانت ولازالت محطة أنظار وأطماع القوى الدولية الكبرى نتيجة للموقع الاستراتيجي الهام للمنطقة والخيرات الاقتصادية العديدة التي تتمتع بها وخاصة النفط.
- إن منطقة الخليج العربي من المناطق التي حدثت فيها نزاعات الحدود ومن أهم هذه النزاعات النزاع العراقي الإيراني الذي استمر ثماني سنوات خرج خلالها العراق منهكا اقتصاديا، تبعه بعد سنتين الغزو العراقي للكويت الذي يبدو في ظاهره نزاع حدود ولكن له أسباب خفية يمكن إرجاعها إلى رغبة العراق في الخروج من ضائقته الاقتصادية بضم دولة الكويت الغنية بالموارد النفطية.
- إن الكويت عملت على الضغط على العراق وترسيم الحدود معها من خلال الضغط عليه بسداد ديونه لها وكذا خفض سعر إنتاجها مع دولة الإمارات وتجاوزها على حساب حقل الرميلة الواقع على الحدود بين البلدين.
- إن الرئيس العراقي كان متأكدا بوجود مؤامرة غربية تحاك ضده بين الولايات المتحدة الأمريكية والكويت للزج باقتصاد بلاده إلى الهاوية.
- إن الولايات المتحدة الأمريكية كانت تتخوف من أن يصبح العراق قوة إقليمية في المنطقة تهدد مصالحها ما دفعها للزج به في حرب مع الكويت ثم تدخلها بدعوى حماية مصالحها في المنطقة وأقنعت هيئة الأمم بوجوب تحرير الكويت ونجحت في تدمير القوة العسكرية للعراق من خلال ما أسمته "عاصفة الصحراء"، كما عمدت على تدمير اقتصاده عن طريق قرارات مجلس الأمن بحظر تصدير نفطه وكذا فرض عقوبات اقتصادية عليها.
- إن تدخل أمريكا لمواجهة الأزمة العراقية الكويتية كان باختيارها الحل العسكري منذ الوهلة الأولى وإن كانت قد سلكت طريق الأمم المتحدة لتضفي على هذا الخيار الشرعية الدولية وإظهار العراق بمظهر الخارج عن القانون الدولي وتجلى هذا في "عاصفة الصحراء".

- من الواضح من سياسة الولايات المتحدة الأمريكية أنها سعت للتحكم في الشرق الأوسط وإقامة مراكز لها في الخليج حيث ظهر موقفها من الغزو منذ اليوم الأول معاديا له بسبب تهديد مصالحها في المنطقة لما تحتويه من منابع للنفط.
- كان النفط ومازال عاملا مهما من عوامل عدم الاستقرار في الدول العربية إذ يعتبر سببا في الكثير من النزاعات الإقليمية التي كانت الولايات المتحدة الأمريكية تشجعها بهدف الحصول عليه خاصة النزاع العراقي الكويتي.
- كشف الغزو العراقي للكويت عن ضعف الأنظمة العربية وعدم قدرتها على احتواء الأزمة واعتمادها على الخارج من خلال الاستعانة بقوات التحالف الأجنبية.
- كان للغزو العراقي للكويت تداعيات على السوق البترولية إذ أن الأزمات سمة ملاصقة للصناعة البترولية وتؤثر فيه، فقد تكبد الاقتصاد العربي على إثر هذه الأزمة خسائر فادحة كما تعرضت السوق البترولية العالمية في بداية التسعينات لأزمة حادة ارتفعت الأسعار على إثرها في الأشهر الأولى للحرب فقد بلغت 40 دولار للبرميل، ثم بدأت رحلة الهبوط.
- لعل أكبر متضرر من هذه الأزمة هو العراق الذي إنهار اقتصاده نتيجة الحصار الدولي المفروض عليه وكذا العقوبات الاقتصادية.
- والمستفيد الأكبر والوحيد من هذه النزاعات هي الولايات المتحدة الأمريكية التي نجحت في إرساء قواعد عسكرية في دول الخليج وأصبحت الدولة الوحيدة التي تضاعفت معدلات تجارتها البترولية مع هذه الدول.

الملاحق

الملحق رقم 01:

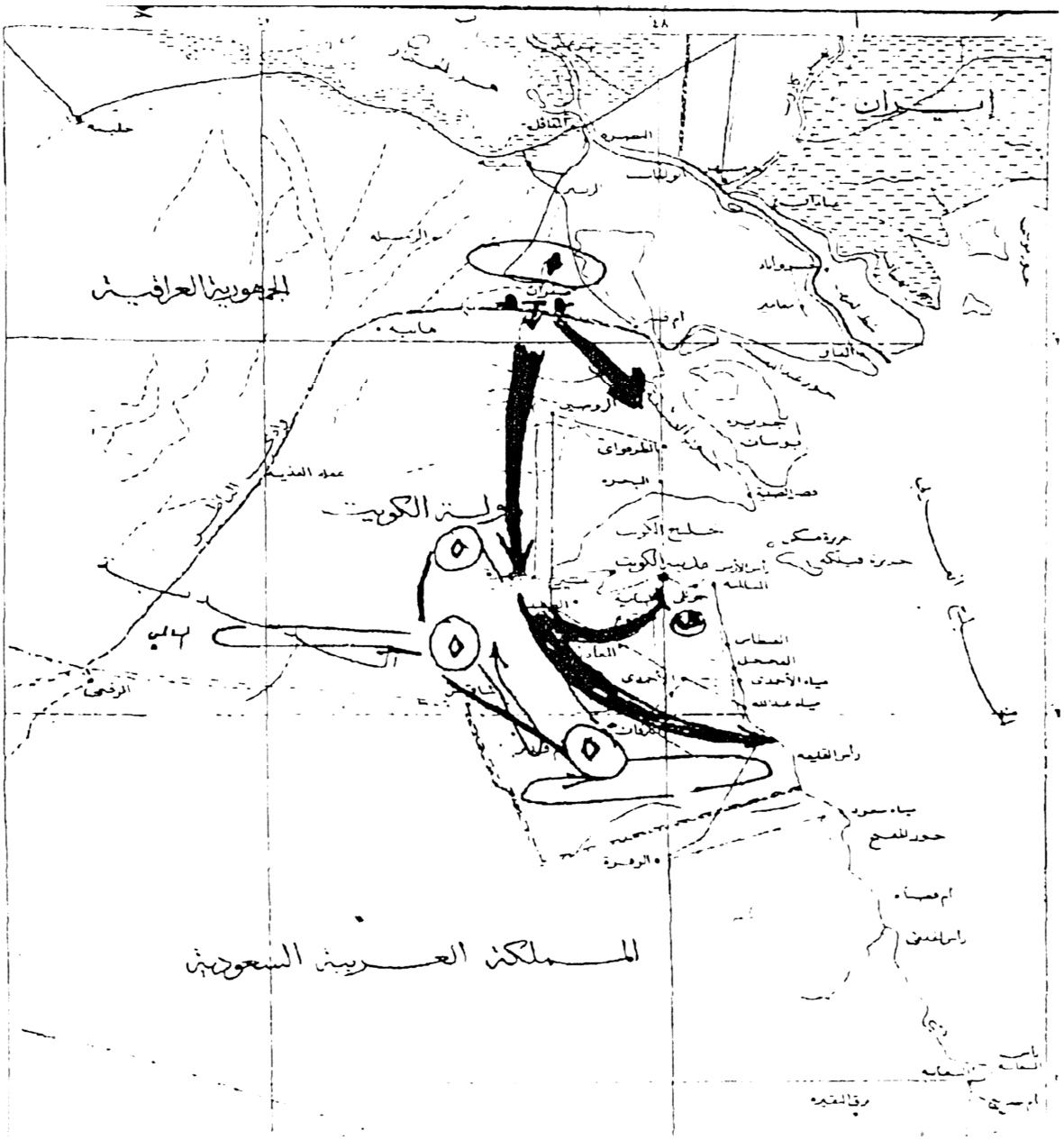

خريطة تبين تقدم القوات العراقية نحو الكويت[1]

[1]- جمال كمال: الأخطاء القاتلة: شاهد على يوميات حرب الخليج الثانية، شركة أوفست يشركة الإعلانات الشرقية، (د.م)، (د.ت)، ص62.

الملحق رقم 02:

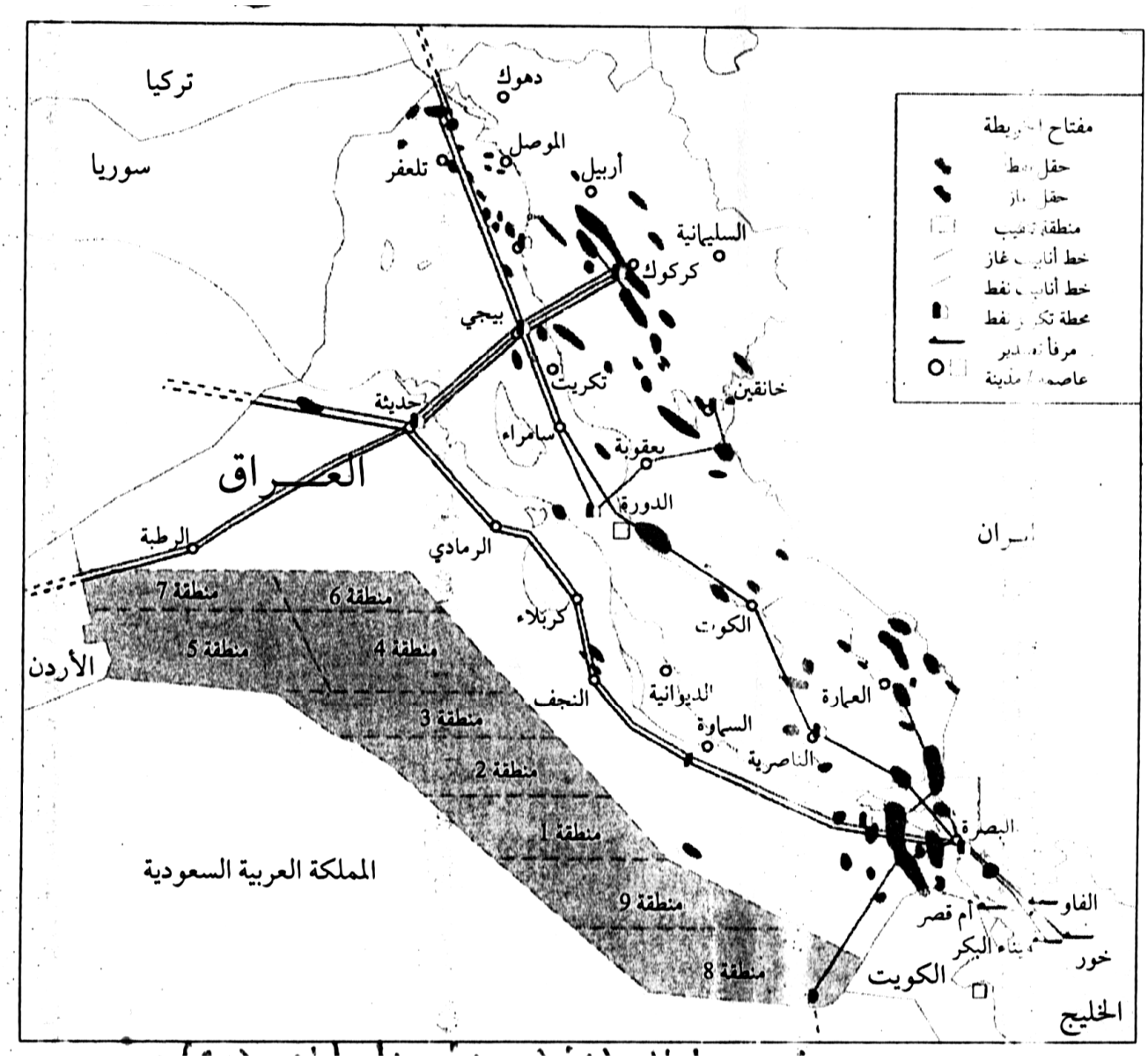

خريطة النفط في العراق[2]

[2]- محمد علي الزيني: قطاع النفط في العراق: سيناريوهات مستقبلية ضمن كتاب قطاع النفط والغاز في منطقة الخليج الإمكانيات والقيود، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، الإمارات، 2007، ص127.

القائمة

البيبليوغرافية

قائمة ببيبليوغرافية:

أ- الكتب بالعربية:

1. أبو غزالة المشير عبد الحليم: الحرب العراقية الإيرانية (1980-1988)، (د.ن) (د.م)، 1984.
2. آرنيت بيتر: مذكرات آرنيت بيتر أشهر مراسل عسكري في العالم من فيتنام إلى بغداد ترجمة، أحمد هريدي، موسوعة المخابرات والعالم، ط1، ج4، دار الجيل، أكتوبر 1969.
3. أمين جلال: العرب ونكبة الكويت، مطبعة أطلس، القاهرة، (د.ت).
4. الأنصاري محفوظ: الأخطار القاتلة حرب الخليج2، مطابع الأوفت لشركة الإعلانات الشرقية، (د، م)، 1991.
5. برجاس حافظ: الصراع الدولي على النفط العربي، بيسان للنشر، بيروت، 2000.
6. بن سلطان عمار: الثابت والمتغير في العلاقات الأمريكية العربية: دراسة في الاختراق الأمريكي للوطن العربي، طاكسبيج كم للدراسات والنشر والتوزيع، الجزائر 2012.
7. تريب تشارلز: صفحات من تاريخ العراق المعاصر، الدار العربية للعلوم، بيروت 2006.
8. ختاوي محمد: النفط وتأثيره في العلاقات الدولية، دار النفائس، بيروت، لبنان 2010.
9. دانييل أرنولد: تحليل الأزمات الاقتصادية للامس واليوم، ترجمة: عبد الأمير شمس الدين المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، (د،م)، 1995.
10. الدغيري مديحة حسن السيد: اقتصاديات الطاقة في العالم وموقف البترول العربي منها ط1، دار الجيل، بيروت، 1998.
11. رسول فاضل: العراق، إيران، أسباب وأبعاد النزاع، المعهد النمساوي للسياسة الدولية فيينا، 1986.
12. سالينجر بيار، أريك لوان: المفكرة المخفية لحرب الخليج، ط2، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، بيروت، 1991.

13. سالينجر بيار، أريك لوران: الملف السري لحرب الخليج، ط11، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، بيروت، 1993.
14. السامرائي اللواء الركن وفيق: حطام البوابة الشرقية وحقائق عن الزمن السيئ إصدار شركة دار القبس للصحافة والنشر، الكويت، 1997.
15. الصبح علي: النزاعات الإقليمية في نصف قرن 1945-1995، دار المنهل اللبناني ط2، بيروت، 2006.
16. الصحاري إبراهيم: العراق حرب أخرى من أجل النفط والهيمنة، مركز الدراسات الاشتراكية، (د، م)، (د، ت).
17. عامر مصباح: العلاقات الأمريكية السعودية في عصر التحولات، دار هومة الجزائر، 2008.
18. عبد الفتاح سميح: انهيار الإمبراطورية السوفياتية، دار الشروق للنشر والتوزيع عمان، 1996.
19. عجمية محمد العزيز: فصول في الاقتصاد العربي، (د، ن)، بيروت، 1988.
20. العيدروس محمد حسن: تاريخ الخليج العربي الحديث والمعاصر، ط2، عين الدراسات والبحوث الإنسانية والاجتماعية، الكويت، 1998.
21. غنيمي الشيخ رأفت: العرب في التاريخ المعاصر، ط1، عين للدراسات والبحوث الإنسانية، الجيزة، 2008.
22. غنيمي الشيخ رأفت، التاريخ المعاصر للأمة العربية الإسلامية، دار الثقافة للنشر والتوزيع، القاهرة، 1992.
23. قاسم جمال زكرياء: تاريخ الخليج العربي الحديث والمعاصر، ج5، ط2، دار الفكر العربي، القاهرة، 1996.
24. القاسمي خالد بن محمد: التاريخ الحديث المعاصر لدولة الإمارات العربية المتحدة ج1، ط1، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، 1999.
25. قرم جورج: انفجار المشرق العربي من تأميم قناة السويس إلى غزو العراق (1956-2006)، ترجمة: محمد على مقلد، تحقيق نسيب عون، ط1، دار الفارابي بيروت 2006.

26. كمال جمال: الأخطاء القاتلة: شاهد على يوميات حرب الخليج الثانية، شركة أوفست بشركة الإعلانات الشرقية، (د.م)، (د.ت).
27. كنعان أسامة: إعصار الخليج، دار الشهاب، (د.ت).
28. محمد الرميحي: أصداء حرب الكويت وردود الفعل العربية على الغزو وما تلاه، ط1 دار الساقي، بيروت، 1994.
29. المخادمي عبد القادر رزيق: نزاعات الحدود العربية، دار الفجر للنشر والتوزيع القاهرة، 2004.
30. مصباح عامر: الثابت والمتغير في العلاقات الأمريكية السعودية من خلال بعض القضايا الدولية المعاصرة، دار هومة، الجزائر 2010.
31. منسي محمود صالح: الشرق العربي المعاصر، ج1، الهيئة العامة لمكتبة الإسكندرية، 1990.
32. منيمنة سارة حسن سيد: جغرافية الموارد والإنتاج، دار النهضة العربية بيروت 1996.
33. مهنا محمد نصر: الخليج العربي التطور الحديث والمعاصر، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، (د.ت).
34. ناصر سهيل: النفط والاقتصاد الدولي بعد حرب رمضان وتبدل أسعار البترول وآثارها الحقيقية، أساسيات صناعة البترول والغاز، الكويت، 1977.
35. هاينبرغ ريتشارد: سراب النفط والحرب ومصير المجتمعات الصناعية، الدار العربية للعلوم ناشرون، بيروت، 2005.
36. يحياوي عبد القادر: إنطباعات ومقاربات تاريخية (العرب وأسطورة الشرعية الدولية 1919-1991)، دار هومة الطباعة والنشر، الجزائر، 2003.
37. يحياوي عبد القادر: إنطباعات ومقاربات تاريخية، (المفارقات العربية وأزمة الخليج 1979)، دار هومة للطباعة والنشر، الجزائر، 2000.

ب- الكتب الأجنبية:

1. Baudrillard Jean, La guerre du golfe n'a pas a lieu, paris, Galilée, 1991.
2. Chems Eddine Chitour : La politique et le nouvel ordre pétrolier international , édition Dahlab, 1995.
3. Guy chanbon :grands problèmes économiques contemporaines 4eme Edition, dallaz , septembre 1988 .

الموسوعات:

1. أبو حجر آمنة: موسوعة المدن العربية، ط1، دار أسامة للنشر والتوزيع، عمان 2002.
2. بحليس العميد بهيج: حروب جانبية وإقليمية، موسوعة أحداث القرن 20، ط1، ج6 دار قبس، بيروت، 2004.
3. الخوند مسعود: الموسوعة التاريخية الجغرافية، ج 12، دار النهضة للطباعة والنشر بيروت، 1998.
4. داوود نبيلة: الموسوعة السياسية المعاصرة، مكتبة غريب، القاهرة 1991.
5. عايدة العلي سري الدين: الحرب الباردة في الخليج، الساخن، موسوعة المخابرات والعالم، ط1، دار بيسان، (د. م)، 1999.
6. فؤاد مطر: موسوعة حرب الخليج، ج2، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت (د.ت).

المجلات:

1. الرميحي محمد: ردود الفعل العربية على الغزو وحرب تحرير الكويت، ضمن كتاب الغزو العراقي للكويت، سلسلة عالم المعرفة، العدد 195، مارس 1995.
2. سلمان بن حمد بن عيسى آل خليفة: التعاون لدول الخليج العربية والغرب من منظور بحريني، ضمن كتاب الخليج العربي مستقبل الأمن والسياسات البريطانية، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجي، الإمارات، 2000.

3. شكري غانم: علاقة الدول المصدرة للنفط بالدول المتقدمة، مجلة البترول، العدد 1 1989.
4. العساف إسماعيل سوسن: أمريكا تقيس وزنها في السياسة الدولية بثقل براميل النفط مجلة الشروق، العدد 3449، مركز الدراسات الدولية، بغداد، 2002.
5. العوضي عبد الله بدرية: دول مجلس التعاون الخليجي ومستويات العمل الدولية سلسلة كتب عالم المعرفة، ع 85، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت 1990.

الرسائل الجامعية:

1. خنوش محمد: عوامل التوتر والاستقرار في منطقة الخليج العربي من 1980 إلى 2000، دراسة في المحددات الداخلية والمؤثرات الخارجية، رسالة دكتوراه دولة في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، كلية العلوم السياسية والإعلام، جامعة الجزائر 2006-2007.

المقالات:

1. إنديك مارتن: أولويات السياسة الأمريكية في الخليج ضمن كتاب: المصالح الدولية في منطقة الخليج، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، ط1، أبو ظبي 2006.
2. باتشيبا كروكر: معاداة الولايات المتحدة الأمريكية في العراق، ضمن كتاب العراق إعادة الإعمار والدور المستقبلي، ط1، مركز الإمارات والبحوث الإستراتيجية، أبو ظبي، 2005.
3. بن حمد بن عيسى آل خليفة سلمان: التعاون لدول الخليج العربية والغرب من منظور بحريني، ضمن كتاب الخليج العربي مستقبل الأمن والسياسات البريطانية، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجي، الإمارات، 2000.
4. التميمي عامر: الأبعاد الاقتصادية للغزو، ضمن كتاب الغزو العراقي للكويت، سلسلة عالم المعرفة، العدد195، الكويت،1995.
5. التميمي عبد المالك: العلاقات الكويتية العراقية (1921-1990) ضمن كتاب: الغزو العراقي للكويت، سلسلة عالم المعرفة، العدد، 195، الكويت، 1995.

6. حسيب خير الدين: الإستراتيجية الأمريكية اتجاه العراق والوطن العربي ضمن كتاب العراق من الاحتلال إلى التحرير، ط1، عدد51، مركز دراسات الوحدة العربية بيروت، أكتوبر2006.
7. الحمد تركي: الأسباب الموضوعية والمبررات الأيديولوجية، ضمن كتاب: الغزو العراقي للكويت سلسلة عالم المعرفة، العدد 195، الكويت، 1995.
8. حمدان ياسين نهلة: مقاربة تحليلية للوساطة النزاعات العربية ضمن كتاب: صراع الحدود العراقي – الكويتي (1958-1961)، ط1 مركز دراسات الوحدة العربية بيروت، 2003.
9. دوغلاس أيان وآخرون: الولايات المتحدة في العراق جريمة إبادة جماعية ضمن كتاب: العراق تحت الاحتلال تدمير الدولة وتكريس الفوضى، سلسلة كتب المستقبل العربي، العدد 60، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2008.
10. ريد جون: الخليج العربي مستقبل الأمن والسياسات البريطانية ضمن كتاب: أمن الخليج: سياسة المملكة المتحدة ومضامين نشرة الدفاع الاستراتيجي عدد 49 مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، الإمارات العربية، 2000.
11. الزيني محمد علي: قطاع النفط في العراق: سيناريوهات مستقبلية ضمن كتاب قطاع النفط والغاز في منطقة الخليج الإمكانيات والقيود، ط1، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، الإمارات، 2007.
12. سعيد محمد السيد: النتائج العربية والدولية لأزمة الخليج الثانية من منظور الاقتصاد السياسي، ضمن كتاب: الغزو العراقي للكويت، سلسلة عالم المعرفة العدد 195 الكويت، مارس، 1995.
13. السيد السعيد محمد: أزمة النظام العربي قبل انفجار أزمة الخليج ضمن كتاب مستقبل النظام العربي بعد حرب الخليج، العدد 158، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب الكويت، 1992.
14. الشيبي أحمد صدام عبد الصاحب وآخرون: مجلس التعاون لدول الخليج العربية قضايا الراهن وأسئلة المستقبل ضمن سلسلة كتب المستقبل العربي عدد 9 مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت سبتمبر، 2001.

15. الشيخ سالم الصالح السالم الصباح: توجهات التعاون الدفاعي بين دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، ضمن كتاب: الخليج العربي: مستقبل الأمن والسياسات البريطانية، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، الإمارات 2000.
16. عبد الجبار فالح: الخليج والعراق ما بعد الحرب: تداعيات التغيير المتناقضة ضمن كتاب الخليج تحديات المستقبل، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، أبو ظبي، 2005.
17. عبد الرحيم مصطفى أحمد: الولايات المتحدة والمشرق العربي الاستقطاب وحرب الأيام الستة ضمن كتاب: الولايات المتحدة والمشرق العربي، العدد04 عالم المعرفة المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب والكويت، 1978.
18. عبد الغفار عبد الله معالي محمد: جدلية التغيير والاستمرارية في المنظمة الإقليمية الخليجية ضمن كتاب: الخليج تحديات المستقبل، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، أبو ظبي، 2005، ص91.
19. العجمي ظافر محمد: الآفاق المستقبلية لأمن الخليج العربي ضمن كتاب أمن الخليج العربي تطوره وإشكالياته، العدد 56، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت 2006.
20. عمران عبد الله: العلاقات الخليجية الأمريكية ضمن كتاب الوطن العربي في السياسة الأمريكية، ط2، مركز دراسات الوحدة العربية، سلسلة كتب المستقبل العربي العدد 22، بيروت 2004.
21. غلوم محمد حسين: الاحتلال العراقي الممارسات والوقائع من شاهد عيان ضمن كتاب الغزو العراقي للكويت، سلسلة عالم المعرفة، العدد 195، الكويت 1995.
22. فرانس هيرمان: مستقبل النفط العراق في سوق الطاقة العالمية ضمن كتاب نفط الخليج بعد الحرب على العراق: استراتيجيات وسياسات، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، أبو ظبي الإمارات، 2006.
23. الكيلاني معالي كامل مبدر: الاقتصاد العراقي بين الطموحات والتحديات ضمن كتاب الخليج تحديات المستقبل، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، أبو ظبي، 2005.

24. لاهيرير جان: النفط كمصدر للطاقة حقائق الحاضر واحتمال المستقبل ضمن كتاب مستقبل النفط كمصدر للطاقة، ط1، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية أبو ظبي، الإمارات، 2005.
25. محمد الرميحي: ردود الفعل العربية على الغزو وحرب تحرير الكويت، ضمن كتاب الغزو العراقي للكويت، سلسلة عالم المعرفة، العدد 195، مارس 1995.
26. مطر فؤاد: سنوات التنافر والتباغض من المحيط إلى الخليج ضمن كتاب موطئ قلم في الشرق الأوسط، الدار العربية للعلوم، (د.م)، 1999.
27. المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين: إحصائيات بشان العراقيين المهجرين في مختلف أنحاء العالم ضمن كتاب: العراق تحت الاحتلال، تدمير الدولة وتكريس الفوضى، مركز دراسات الوحدة العربية، عدد69، بيروت 2008.
28. ناظر هاشم: أمن الطاقة في منطقة الخليج العربي ضمن كتاب الخليج العربي مستقبل الأمن والسياسات البريطانية، ط1، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، الإمارات، 2000.
29. نافعة حسن: ردود الفعل الدولية إزاء الغزو، ضمن كتاب الغزو العراقي للكويت سلسلة عالم المعرفة، العدد 195، مرجع سابق.
30. والين توماس: إشاعات الاستقرار في أسواق النفط العالمية في فترات انعدام الاستقرار: الأزمات الاقتصادية في منطقة الخليج العربي ضمن كتاب نفط الخليج بعد الحرب على العراق، ط1، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية الإمارات 2006.

فهرس

المحتويات

فهرس المحتويات

كلمة شكر

إهداء

مقدمة .....أ-ج

مدخل: الوضع الدولي والشرق الأوسط قبل 1990 5-9

الفصل الأول: الاجتياح العراقي للكويت 1990-1991..... 11-28

- المبحث الأول: أسباب الاجتياح العراقي للكويت 11-15
- المبحث الثاني: مظاهر التوتر بين العراق والكويت قبل الغزو وعمليات الاجتياح ... 15-21
- المبحث الثالث: ردود الفعل الدولية والعربية على الغزو 22-28

الفصل الثاني: انعكاسات حرب الخليج 1990 على سوق النفط 29-44

- المبحث الأول: سوق النفط قبل 1990 وتجارته الدولية 30-37
- المبحث الثاني: انعكاسات الحرب على السوق البترولية للعراق والكويت 38-40
- المبحث الثالث: أثر حرب الخليج الثانية على السوق البترولية العربية والعالمية 41-44

الخاتمة.....46-47

الملاحق.....49-50

القائمة البيبليوغرافية.....52-59

فهرس المحتويات 61